المآخذ الإعرابية لابن عطية على مكي بن أبي طالب القيسي جمعاً ودراسة

د. خالد بن سعود العصيمي
قسم النحو والصرف وفقه اللغة - كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المآخذ الإعرابية
لابن عطية على مكي بن أبي طالب القيسي: جمعاً ودراسة

د. خالد بن سعود العصيمي
قسم النحو والصرف وفقه اللغة
كلية اللغة العربية – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص البحث:

تذهب هذه الدراسة إلى جمع مآخذ ابن عطية الأندلسي (ت ٥٤١هـ) لمكي بن أبي طالب القيسي الأندلسي (ت٤٣٧هـ) المتعلقة بإعراب القرآن الكريم، ومناقشته في تلك المآخذ، وتبين مقدار الجهد الذي بذله ابن عطية في إعراب القرآن، ومدى أمانته في إيراد الأقوال والآراء، وقوة احتياجاته، ومنزلة الأعاريب التي يوردها مكي في كتابيه المشكل و الهداية في تفسير ابن عطية، ثم في كتب التفسير الأخرى.

مقدمة:

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فَيُعدّ ابن عطية (ت٥٤١هـ) من المفسرين المشهورين، وتفسيره المعروف باسم "المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز"[١] من أكثر التفاسير دقة في عرض الأقوال، وأوجزها عبارة، وقد لفت نظري في تفسيره تتبعه للآراء الإعرابية في الآيات، وأنه يبدي رأيه فيها بالموافقة أو الاعتراض، ووجدته قد تتبع مكيَّ بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ) في مواطن كثيرة، وأخذ عليه مآخذ في اللغة وفي المعاني وفي الفقه وفي الإعراب، فرأيت أن أدرس مآخذه على مكي في الإعراب[٢]، فكان هذا الموضوع، وهو "**المآخذ الإعرابية لابن عطية على مكي بن أبي طالب القيسي: جمعاً ودراسة**".

ومما دعاني لدراسة هذا الموضوع مع كونه مرتبطاً بكتاب الله العزيز أن دراسة مآخذ العلماء بعضهم على بعض ربما يفتح نوافذ علمية لم يسبق التنبيه عليها، وخاصة أنها في مجال الإعراب التطبيقي، يضاف إليه أن هذين العَلَمين ينتميان لمدرسة تفسيرية واحدة وهي المدرسة الأندلسية، وقد تسنما مكانة علمية عالية في فن التفسير، غير أني رأيت من يحط من قيمة أعاريب مكي، فأردت أن أتبيَّنَ مدى صحة هذا الحكم بالموازنة بينه وبين ابن عطية فيما اختلفا فيه.

وقد تناول كثير من المؤلفين والباحثين الترجمة لمكي وابن عطية، لذا لن أتعرض لترجمتهما اكتفاء بتلك البحوث، وأيضاً هناك دراسات علمية كثيرة جداً

---

(١) اشتهر تفسيره –في العصور المتأخرة– بهذا الاسم. أما في عصره وما تلاه فكان يسمى تفسر ابن عطية فقط. انظر: منهج ابن عطية في تفسير القرآن ٨١.

وقد طبع هذا التفسير عدة طبعات، اعتمدت على الطبعة الثانية التي حققها الرحالة الفاروق وزملاؤه، ونشرتها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر، سنة ١٤٢٨هـ.

(٢) انحصرت مآخذ ابن عطية على مكي، في هذه الدراسة، فيما أورده مكي في أحد كتابيه:

١- مشكل إعراب القرآن، واعتمدت على النسخة التي نشرتها مؤسسة الرسالة ببيروت، بتحقيق الدكتور حاتم الضامن، سنة ١٤٠٥هـ.

٢- الهداية إلى بلوغ النهاية، واعتمدت على الطبعة التي نشرتها جامعة الشارقة، بتحقيق مجموعة من الأساتذة، سنة ١٤٢٩هـ.

للشخصيتين[1]، فدُرِسا في بعضها من جانب التفسير، وفي بعضها من جانب توجيه القراءات، وفي بعضها من جانب اللغة والنحو، وفي بعضها من جانب الفقه، أما مآخذ ابن عطية على مكي في الإعراب فلم أجد من أفردها بالدراسة .

وقد جعلت هذا البحث في قسمين:

القسم الأول: في الدراسة، وجاء في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: طريقة ابن عطية في المآخذ.

المبحث الثاني: موقف المعربين من مآخذ ابن عطية على مكي

المبحث الثالث: تقويم المآخذ.

القسم الثاني: في المآخذ. وفيه واحد وعشرون مأخذاً إعرابياً، ومن منهجي في دراستها:

١- جعلتها في مسائل، ورتبتها بحسب ترتيب السور والآيات في المصحف.

٢- أوردت أولاً الآية، ثم أتبعتها برأي مكي، ثم مأخذ ابن عطية.

٣- ذكرت بعد ذلك من يوضح المأخذ إن لم يوضحه.

٤- ثم أوردت آراء المعربين في موطن المأخذ.

٥- ثم بيّنت رأيي في المأخذ وعلته.

* * *

(١) سأكتفي بذكر خمس دراسات فقط، تمثيلاً عليها وإلا فإنها تبلغ العشرات:

- منهج ابن عطية في تفسير القرآن الكريم، للدكتور عبدالوهاب فايد. (وهو مطبوع)
- الدراسات النحوية في تفسير ابن عطية للدكتور ياسين جاسم المحيمد. (وهو مطبوع)
- مكي بن أبي طالب وتفسير القرآن، للدكتور أحمد حسن فرحات. (وهو مطبوع)
- قواعد الترجيح والاختيار في القراءات عند الإمام مكي بن أبي طالب القيسي، رسالة دكتوراه مسجلة في الجامعة الأردنية، تقدم بها يحيى جلال.
- الجهود النحوية عند مكي بن أبي طالب القيسي، رسالة دكتوراه مقدمة من عائشة الرويشي في جامعة دمشق تحت إشراف الدكتور محمد موعد.

القسم الأول: الدراسة:

المبحث الأول: طريقة ابن عطية في المآخذ:

١- تعددت صور مآخذ ابن عطية على مكي، وتعددت عباراته فيها:

- مرة يَرُدُّ قول مكي ويبطله، فيقول: "وهو مردود"[١]، أو"وهذا مردود"[٢]، أو"وليس كما قال مكي"[٣]، أو"وذلك خطأ"[٤].
- ومرة يضعفه كأن يقول: "وهو ضعيف"[٥]، أو "وذلك ضعيف"[٦]، أو "وهذا يبعد"[٧]، أو "وفيه نظر"[٨]، أو "وهذا غير متجه ولا بين"[٩].
- وقد يشير إلى ضعفه كقوله: "وفي هذا قلق من جهة اتساق المعاني.."[١٠]، أو "وهو متحامل"[١١]، أو "كذا قال مكي"[١٢].

٢- أن ابن عطية له عناية بتوثيق المآخذ فأحياناً ينص على الكتاب الذي أورد فيه مكي رأيه، فهو يقول: "وقال مكي في المشكل"[١٣]، أو "قال مكي في الهداية"[١٤].

وقد يذكر من يشارك مكياً في الرأي الذي أخذه عليه فيقول مثلاً: "وقال مكي وغيره"[١٥]، "وقال المهدوي ومكي"[١٦]، وهذا شأنه في كتابه كله سواء فيما يتعلق بالإعراب أم بغيره.

---

(١) انظر: المحرر الوجيز ٢/ ٦٥.
(٢) انظر: السابق ٤/ ٣٩٨.
(٣) انظر: السابق ٥/ ٤٢٨، ٧/ ٣٧٩.
(٤) انظر: السابق ٢/ ٥٥٧.
(٥) انظر: السابق ١/ ١٤٤، ٧/ ١٧٤، ٧/ ٥٦٧.
(٦) انظر: السابق ٢/ ٤٨٥.
(٧) انظر: السابق ١/ ٤٠٦.
(٨) انظر: السابق ٢/ ٢٠٠.
(٩) انظر: السابق ٤/ ٢١٦.
(١٠) انظر: السابق ٢/ ١٨٢.
(١١) انظر: السابق ١/ ٣٥٤.
(١٢) انظر: السابق ٤/ ٢٧.
(١٣) انظر: السابق ٢/ ٦٥.
(١٤) انظر: السابق ٢/ ٥٥٧.
(١٥) انظر: السابق ٢/ ٤٨٥.
(١٦) انظر: السابق ٢/ ٢٧٣.

٣- يذكر الدكتور عبد الوهاب فايد أن من منهج ابن عطية في تفسيره اعتماده كثيراً على اللغة عموماً، وخاصة على النحو[١]، بل إن ابن عطية نفسه يقول في مقدمته مبيناً منهجه في التفسير: "وسردت التفسير في هذا التعليق بحسب رتبة ألفاظ الآية: من حكم أو نحو أو لغة أو معنى أو قراءة.."[٢]، فهو قد جعل النظر في إعراب ألفاظ القرآن بعد بيان ما فيها من حكم، ولذا نجد آراء النحويين كالخليل (ت ١٧٥هـ)، وسيبويه (ت ١٨١هـ)، والفراء (ت ٢٠٩هـ)، والزجاج (ت ٣١٦هـ)، والفارسي (ت ٣٧٩هـ)، وغيرهم مبثوثة في كتابه؛ لأن بها تتميز معاني الجمل، ويتضح الفرق بين الأساليب.

٤- أن ابن عطية لم يصنف كتابه التفسير في الرد على مكي، ولا في الرد على النحويين والمعربين قبله، وإنما جعله تفسيراً وجيزاً لكتاب الله العزيز، لذا نجده يورد المأخذ بأقصر عبارة وأوجز لفظ، فعندما قال مكي إن العامل في "كيف" هو "جئنا"[٣] من قوله تعالى: ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰؤُلَاءِ شَهِيدًا ﴾ [النساء: ٤١]، قال ابن عطية: "وذلك خطأ"[٤]، واكتفى بهذه العبارة في اعتراضه على رأيه، وفي قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ ءَايَةٌ ۖ جَنَّتَانِ عَن يَمِينٍ وَشِمَالٍ ۖ كُلُوا مِن رِّزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُ ۚ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ ﴾ [سبأ: ١٥]، قال مكي في إعرابه للآية: "﴿جنتان﴾ بدل من "آية" وهي اسم كان"[٥]، أخذ ابن عطية عليه هذا الوجه وضعفه فقال: "والبدل من "آية" ضعيف، وقد قاله مكي"[٦]، واكتفى به، وهذا متكرر ظاهر عنده.

ويصل الإيجاز في عبارته أحياناً إلى استعمال ألفاظ غير محددة، بمعنى أن فيها إبهاماً للقارئ، فقد ذكر مكي أن من أوجه إعراب "نفسه" من قوله تعالى: ﴿إلا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ " أنها تأكيد حذف المؤكد وأقيم التوكيد مقامه"[٧]، فقال ابن عطية "وهذا قول

---

(١) انظر: منهج ابن عطية في تفسير القرآن ١٤٧.
(٢) المحرر الوجيز ١/ ٩ (المقدمة)
(٣) انظر: الهداية ٢/ ٤٣٧.
(٤) المحرر الوجيز ٢/ ٥٥٧.
(٥) مشكل إعراب القرآن ٢/ ٥٨٥.
(٦) المحرر الوجيز ٧/ ١٧٤.
(٧) الهداية ١/ ٤٥٤.

متحامل"[1] ولم يزد، واجتهدت في بيان معنى كلامه بالرجوع إلى كتب اللغة؛ لأجل هذا لم يعن ابن عطية في بيان علة المأخذ أو دليله كما سبق من أمثلة غير أنه في أمثلة قليلة ذكر وجه العلة عنده كما في قوله: "لا أعرف من أين حكاه؛ لأنه مفسد لمعنى الآية"[2]. وقوله: "وفي هذا قلق من جهة اتساق المعاني"[3].

المبحث الثاني: موقف المعربين من مآخذ ابن عطية:

تردد اسم ابن عطية في كتب التفسير اللاحقة له كثيراً، لكن ورود ابن عطية معرباً ومتعقباً لمكي يظهر بجلاء عند أربعة من المفسرين والمعربين.

أولهم: الإمام القرطبي: محمد بن أحمد الأنصاري (ت ٦٧١هـ). فقد تابع القرطبيُّ في تفسيره المسمى بـ "الجامع لأحكام القرآن" ابنَ عطية، وسار على منهجه وطريقته، كما أشار إلى ذلك ابن خلدون (ت٨٠٨هـ)[4].

من ذلك أن ابن عطية أخذ على مكي إعرابه "محرراً" من قوله تعالى: ﴿ إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ رَبِّ إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِى مُحَرَّرًا ﴾ [آل عمران: ٣٥] نعت لمفعول محذوف[5]، وتابعه القرطبي[6] معللاً، ومبيناً وجه المأخذ.

وتابعه -أيضاً- في أن "كيف" من قوله تعالى: ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍۭ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدًا ﴾ [النساء ٤١] مفعول بفعل مضمر تقديره: ترى حالهم أو يكونون[7].

لكن اعتماده على تفسير ابن عطية لم يمنعه من أن يأخذ بآراء غيره أحياناً وإن كان قليلاً، من نحو عدم منعه إعراب "مصدقاً" الثانية من قوله تعالى: ﴿وَقَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم

---

(١) المحرر الوجيز ١/ ٣٥٤.

(٢) انظر: السابق ٢/ ٢٧٣.

(٣) انظر: السابق ٣/ ١٨٢.

(٤) يقول في مقدمته ص ٤٤٠: "ولما عاد الناس إلى التحقيق والتمحيص، وجاء أبو محمد بن عطية من المتأخرين بالمغرب فلخص تلك التفاسير كلها، وتحرى ما هو أقرب إلى الصحة منها، ووضع ذلك في كتاب متداول بين أهل المغرب والأندلس حسن المنحى، وتبعه القرطبي في تلك الطريقة على منهاج واحد في كتاب آخر مشهور بالمشرق".

(٥) انظر: المحرر الوجيز ٢/ ٢٠٠.

(٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٤/ ٤٣.

(٧) انظر: السابق ٥/ ١٢٩.

بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ ۖ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ ۙ وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [المائدة ٤٦] حالاً معطوفة على مصدقاً الأولى [1]، وكذا لم يوافقه في منع إعراب "أن" وما دخلت عليه من قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾ [الأنفال: ٥١] على أنه في موضع نصب بإسقاط الخافض وهو الباء، بل وافق فيها مكياً[2].

ومع هذا، فيبقى القرطبي في تفسيره متابعاً لابن عطية في كثير من المواطن أشار إليها أو لم يشر[3].

الثاني: أبو حيان الأندلسي، محمد بن علي بن يوسف (ت ٧٤٥هـ)، فإنه جعل "المحرر الوجيز" أحد مصادره المهمة التي اعتمد عليها في البحر المحيط، بل إنه أثنى عليه وقدمه على غيره من التفاسير، وقدم ابن عطية على غيره من المفسرين، فقد قال في مقدمة البحر عنه وعن الزمخشري: إنهما "أجل من صنف في علم التفسير، وأفضل من تعرض للتنقيح فيه والتحرير.."[4]، وقال في موازنة بين كتابيهما: " وكتاب ابن عطية أنقل وأجمع وأخلص، وكتاب الزمخشري ألخص وأغوص"[5].

وترتب على عنايته بتفسير ابن عطية أمران:

١- أن اسم ابن عطية يعد من الأسماء التي تكررت كثيراً في البحر المحيط إذ تكرر فيه قرابة ألف وسبعمائة مرة [6] وهو عدد كبير، وإن كان الغالب أنه يورده في نقل آراء تفسيرية، أو في المعاني.

٢- ظهور بعض المصنفات التي توازن بين آراء أبي حيان وابن عطية نظراً لما أثاره أبو حيان في البحر المحيط من انتقادات على ابن عطية منها: كتاب "الدر اللقيط من البحر المحيط" لتلميذه تاج الدين أحمد بن عبد القادر بن مكتوم (ت ٧٤٩هـ)، وكتاب "المحاكمات بين أبي حيان وابن عطية والزمخشري" لأبي زكريا يحيى بن محمد الشاوي (ت١٠٩٦هـ).

---

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٦/ ١٣٥.
(٢) انظر: السابق ٨/ ٢٠.
(٣) انظر: منهج ابن عطية في تفسير القرآن ٢٧٣.
(٤) البحر المحيط ١/ ٢٠.
(٥) السابق ١/ ٢١.
(٦) بالبحث الآلي في البحر المحيط.

وأما ما يتعلق بموقفه من مآخذ ابن عطية على مكي فيمكن جعلها في أربعة أنحاء:

- فأحياناً يؤيده ويبين وجه مأخذه وعلته.
- وأحياناً ينقل رأيه ومأخذه ساكتاً.
- وأحيانا ينقل رأي مكي ولا يورد رأي ابن عطية ومأخذه عليه، فيشعر بموافقته لما ذهب إليه مكي.
- وأحياناً نجده يرد مأخذ ابن عطية ويعترضه.

فمن الأول: وهو تأييده له وتوضيحه لرأيه نجد أبا حيان قد وافق ابن عطية في إحدى عشرة مسألة من هذه المسائل. من ذلك أن مكياً أعرب "محرراً" من قوله تعالى: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ [آل عمران: ٣٥] نعتاً لمفعول محذوف تقديره: غلاماً محررا [١]، فقال ابن عطية: "وفي هذا نظر"[٢]، ولم يوضح ما يريد لكن أبا حيان وضحه بقوله: "إن نذر في الآية أخذ مفعوله وهو "ما" وهو لا يتعدى إلى مفعول آخر"[٣].

ووافقه في إعراب قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل: ١٢٣] فقد ذهب مكي إلى أن "حنيفاً" حال من المضمر المرفوع في "اتّبع" ثم قال: "ولا يحسن أن يكون حالاً من "إبراهيم"؛ لأنه مضاف إليه"[٤].وأخذ عليه ابن عطية هذا المنع فقال: "وليس كما قال، لأن الحال قد تعمل فيه حروف الخفض إذا عملت في ذي الحال كقولك: مررت بزيد قائماً"[٥]. ووضح أبو حيان مأخذ ابن عطية بقوله: "وأما ما حكى[٦] عن مكي وتعليله امتناع ذلك بكونه مضافاً إليه فليس على إطلاق هذا التعليل، لأنه إذا كان المضاف إليه في محل رفع أو نصب جازت الحال منه نحو: يعجبني قيام زيد مسرعاً، وشرب السويق ملتوتاً، وقال بعض النحاة ويجوز أيضاً ذلك إذا كان

---

(١) انظر: الهداية ٢/ ٩٩٥.
(٢) المحرر الوجيز ٢/ ٢٠٠.
(٣) البحر المحيط ٣/ ١١٥.
(٤) مشكل إعراب القرآن ١/ ٤٢٦.
(٥) المحرر الوجيز ٥/ ٤٢٧-٤٢٨.
(٦) يريد ابن عطية.

المضاف جزءاً من المضاف إليه كقوله تعالى ﴿ونَزَعْنا مَا في صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخوَاناً﴾ أو كالجزء منه كقوله ﴿مِلَّةَ إِبْراهيمَ حَنِيفاً﴾"[1].

ومن الثاني: وهو نقله لرأي ابن عطية ومأخذه ساكتاً، فله موضع واحد وهو عندما أخذ ابن عطية على مكي إجازته أن تكون ﴿جِئْنا﴾ عامل في ﴿كَيفَ﴾ من قوله تعالى: ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰؤُلَاءِ شَهِيدًا ﴾ [النساء ٤١].

وقال: " وذلك خطأ"[2]، فأورد أبو حيان مأخذه ولم يتعقبه [3].

ومن الثالث: وهو أن ينقل رأي مكي ولا يورد رأي ابن عطية ومأخذه عليه، أن مكيا ذهب إلى أن "فريضة" من قوله تعالى: ﴿ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا ۚ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ [النساء: ١١] منصوب على الحال المؤكِّدة لما قبلها من الفرض[4] الذي دلَّ عليه قوله: ﴿يُوصِيكُمُ﴾ إذ معناه: فرض. وأخذ عليه ابن عطية هذا الإعراب فقال: " وقال مكي وغيره: هي حال مؤكدة، وذلك ضعيف"[5]، فأورد أبو حيان رأي مكي، ولم يورد مأخذ ابن عطية، ولم يتعقبه بشيء[6]، فدلّ على قبوله عنده.

ومن الرابع: وهو أن يردّ مأخذ ابن عطية ويعترضه أن أبا حيان تعقبه في إعراب قوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ ﴾ [البقرة: ٢٦٥] حيث قال مكي في ابتغاء وتثبيتاً: "كلاهما مفعول من أجله"[7].

وأخذ ابن عطية عليه هذا الإعراب فقال: "ولا يصح في "تثبيتاً" أنه مفعول من أجله، لأن الإنفاق ليس من أجل التثبيت، وقال مكي في المشكل: كلاهما مفعول من أجله، وهو مردود بما بيناه"[8]. فنقل أبو حيان عبارة ابن عطية بلفظها، وتعقبه بأنه "يحتمل أن يكون "وتثبيتاً" مصدراً، ويقدر مفعوله بالثواب، وهو محذوف، وتقديره: وتثبيتاً وتحصيلا من

---

(١) البحر المحيط ٦/ ٦١١.
(٢) المحرر الوجيز ٢/ ٥٥٧.
(٣) انظر: البحر المحيط: ٣/ ٦٤٤.
(٤) الهداية ٢/ ١٢٤٥.
(٥) المحرر الوجيز ٢/ ٤٨٥.
(٦) انظر: البحر المحيط ٣/ ٥٤٤.
(٧) مشكل إعراب القرآن ١/ ١٤٠.
(٨) المحرر الوجيز ٢/ ٦٥.

أنفسهم الثواب على تلك النفقة، فيكون إذ ذاك تثبيت الثواب وتحصيله من الله حاملا لهم على الإنفاق في سبيل الله"[1]، وحينئذ يصح أن يكون "تثبيتا" مفعولا من أجله[2].

الثالث: السمين الحلبي، أحمد بن يوسف (ت ٧٦٧ هـ) صاحب "الدر المصون في علوم الكتاب المكنون" وهو تلميذ أبي حيان الأندلسي، وقد تابع شيخه في منهجه كثيراً، ولذا كان من أكثر الأسماء وروداً في تفسيره اسم ابن عطية، فقد ورد اسمه قريباً من سبعين وتسعمائة موضع [3]، وهو عدد كبير، غير أن غالب ما يورده إنما هو في نقل آراء تفسيريه أو في المعاني، والسمين الحلبي يوافق ابن عطية في مأخذه على مكي أحياناً، ويخالفه أحياناً أخرى، وكان أكثر من شيخه أبي حيان في اعتراض مآخذ ابن عطية على مكي.

فعندما أخذ ابن عطية على مكي تجويزه إعراب مصدقاً الثاني من قوله تعالى: ﴿وَقَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ ۖ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [المائدة ٤٦] العطف على الأول، وجعله حالا من "عيسى" من ناحية أن فيه قلقاً من جهة اتساق المعاني[4]، واعترضه السمين بجعل "آتيناه" حالا من "عيسى" و"مصدقاً" حالا أيضاً منه وقال: "فلا أدري ما وجه القلق من الحيثية المذكورة"[5].

وفي قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا۟ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ۖ أَلَّا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾ [الأنعام: ١٥١] ذهب مكي إلى إعراب المصدر المؤول بدلا من "ما"[6]، وأخذ عليه ابن عطية هذا الإعراب[7]، أجاب السمين عن اعتراض ابن عطية بأن إعراب مكي مبني على تقدير زيادة "ما" ولا بد منه[8]، ومن ثم فلا وجه للاعتراض.

---

(١) البحر المحيط ٦٦٦/٢.

(٢) انظر: الدر المصون ٥٩٠/٢، والجواهر الحسان ٢١٤/١.

(٣) انظر: فهارس الدر المصون ٣٥٢/١١-٣٥٥

(٤) انظر: المحرر الوجيز ١٨٢/٣.

(٥) الدر المصون ٢٨٤/٤.

(٦) انظر: مشكل إعراب القرآن ٢٧٧/١.

(٧) انظر: المحرر الوجيز ٤٩٠/٣.

(٨) انظر: الدر المصون ٢١٥/٥.

ومن موافقته لابن عطية تأييده لاعتراض ابن عطية في جعله "تطهرهم" من قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [التوبة: ١٠٣] من صفة الصدقة، وأن قوله: "تزكيهم" حال من الضمير في "خذ" فقال ابن عطية: "وهذا مردود لمكان واو العطف"[١].

ووافقه كذلك في الاعتراض على منع مكي تعلق "في النار" بـ"توقدون"[٢] من قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِى ٱلنَّارِ ٱبْتِغَآءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَٰعٍ زَبَدٌ مِّثْلُهُۥ﴾ [الرعد: ١٧]، ويوضح السمين مأخذ ابن عطية على مكي في إعراب ﴿آية جنتان﴾ من قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِى مَسْكَنِهِمْ ءَايَةٌ جَنَّتَانِ عَن يَمِينٍ وَشِمَالٍ﴾ [سبأ: ١٥]، فقد قال مكي في "جنتان": "إنها بدل من آية وهي اسم كان"[٣]، وضعف ابن عطية هذا الإعراب[٤] من غير بيان لوجه التضعيف. ولكن السمين الحلبي وضحه بأن العلة اختلاف البدل والمبدل منه إفرادا وتثنية وجمعا، إذ المقرر عند بعض النحويين أن بدل الكل من الكل يجب أن يطابق المبدل منه في الإفراد والتذكير وفروعهما[٥].

الرابع: عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي الجزائري (ت ٨٧٥هـ)، وتفسيره المسمى "الجواهر الحسان" يعد مختصراً من تفسير ابن عطية ؛ لأنه يقول في المقدمة: "فإني قد جمعت لنفسي ولك في هذا المختصر ما أرجو أن يقر الله به عيني وعينك في الدارين، فقد ضمنته بحمد الله المهم مما اشتمل عليه تفسير ابن عطية، وزدته فوائد جمة من غيره من كتب الأئمة"[٦]، وقال في الخاتمة: "وقد استوعبت بحمد الله مهمات ابن عطية، وأسقطت كثيراً من التكرار..."[٧]. وهذا كاف في التدليل على متابعته له في المآخذ، لكنه –أيضا– كان أحياناً يرد مأخذ ابن عطية من ذلك أن ابن عطية أخذ على مكي إجازته إعراب " تثبيتاً " من قوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ

---

(١) انظر: المحرر الوجيز ٤/ ٣٩٨، والدر المصون ٦/ ١١٥.

(٢) انظر: الدر المصون ٧/ ٤٠.

(٣) مشكل إعراب القرآن ٢/ ٥٨٥.

(٤) انظر: المحرر الوجيز ٧/ ١٧٤.

(٥) انظر: الدر المصون ٩/ ١٧٠.

(٦) الجواهر الحسان ١/ ٣.

(٧) السابق ٤/ ٤٥٤.

﴿مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٦٥] مفعول من أجله؛ لأن الإنفاق ليس من أجل التثبيت [١]، فرد الثعالبي عليه مأخذه بأن يقدر مفعول التثبيت الثواب، فيكون المعنى وتحصيلا لأنفسهم الثواب على تلك النفقة، فيصح أن يكون مفعولا لأجله[٢]. والذي يظهر أنه ناقل لهذا الاعتراض لا أنه قاله من عند نفسه، إذ قد سبقه إليه أبو حيان[٣] والسمين الحلبي[٤]، وقد بين في مقدمته أنه إذا كان له رأي في مسألة فإنه يسبقه بقوله (ت) أي: قلت[٥]، ولم يفعل هذا هنا.

المبحث الثالث: تقويم المآخذ:

التقويم يشمل بيان ما للمآخذ وما عليها.

ومما يذكر لابن عطية في مآخذه على مكي أمور:

- منها أنه لم يكن متعصباً أو متحاملاً عليه، وإنما يقصد المشاركة في نفي الخطأ عن القرآن وتفسيره، وإبراز الرأي الراجح عنده، فلا تجد في عبارته ثلباً أو تعرضاً لشخص مكي وإنما ينقد نقله أو قوله أو اختياره.
- ومن مميزات مآخذه أنه عني بربط الإعراب بالمعنى والتفسير، فما ناقض التفسير أو عارضه أو لم يكن مقبولا في معنى الآية فإنه يعترضه، فمثلا يقول "وحكى مكي أن تكون "تطهرهم" من صفة الصدقة، وقوله: "وتزكيهم" حالا من الضمير في "خذ"، قال أبو محمد: وهذا مردود، لمكان واو العطف، لأن ذلك يتقدر: خذ من أموالهم صدقة مطهرة ومزكياً بها، وهذ فاسد المعنى، ولو لم يكن في الكلام واو العطف جاز"[٦]. وعلى هذا الأساس بنى متابعوه من المفسرين غالب اختياراتهم الإعرابية، فمثلا أخذ ابن عطية على مكي إعراب المصدر المؤول من "أن" وصلتها بدلاً من "ما" في قوله ﴿ألا تشركوا﴾ بقوله: "والمعنى يبطله فتأمله"[٧]. وبين هذا الوجه أبو حيان موافقاً له

---

(١) انظر: المحرر الوجيز ٢/ ٦٥.

(٢) انظر: الجواهر الحسان ١/ ٢١٤.

(٣) انظر: البحر المحيط ٢/ ٦٦٦.

(٤) انظر: الدر المصون ٢/ ٥٩٠.

(٥) انظر: الجواهر الحسان ١/ ٣، ٤.

(٦) المحرر الوجيز ٤/ ٣٩٨.

(٧) المحرر الوجيز ٣/ ٤٩٠.

بأنه يؤدي إلى: "انحصار عموم المحرم في الإشراك إذ ما بعده من الأمر ليس داخلاً من المحرم، ولا بعد الأمر مما فيه لا يمكن ادّعاء زيادة "لا" فيه لظهور أن لا فيها للنهي"[1]

- ومنها أنه كان دقيقاً وأميناً في نقل أقوال مكي، فتراه ينص أحياناً على موطن المأخذ من كتابي مكي المشكل والهداية، فيقول: وقال في الهداية [2]، أو وقال في المشكل[3].
- ومنها أن شخصية ابن عطية واضحة عند عرض الآراء، فهو في كتابه كله يذكر الآراء ويناقش أصحابها فيما لا يوافق عليه، وما المآخذ إلا صورة ومثال تدل على ذلك.

إلا أنه يلاحظ على مآخذ ابن عطية:

- أنه في الغالب لا يبين وجه المأخذ، فهو يقول: "وهذا خطأ" أو "ضعيف" أو "وهذا يبعد" ولا يبين وجه كونه خطأ، أو ضعيفاً، أو بعيداً.
- وأبعد من هذا أنه يقول مثلاً: "وفي هذا نظر" وليس فيما سبق ولا ما يأتي ما يبين مراده.
- ومما يؤخذ عليه أن مكياً يذكر أكثر من رأي في المسألة، ثم ينقده ابن عطية في رأي من هذه الآراء المنقولة، وكان عليه أن يجعل المأخذ على قائله الأول لا على مكي؛ لأنه ناقل، وإن أخذه على مكي فيبين السبب وهو أنه نقل قولاً ضعيفاً ولم يبين ضعفه لا أنه قوله أو رأيه.

* * *

(١) البحر المحيط ٤/ ٢٣٤.

(٢) انظر: المحرر الوجيز ٢/ ٥٥٧.

(٣) انظر: السابق ٢/ ٦٥.

القسم الثاني: مآخذ ابن عطية على مكي جمعاً ودراسة:

المسألة الأولى: في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ٢١ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فِرَٰشٗا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءٗ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَأَخۡرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزۡقٗا لَّكُمۡۖ فَلَا تَجۡعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادٗا وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٢١، ٢٢].

أجاز مكي في المشكل [١] في قوله تعالى: ﴿الذي جَعَلَ﴾ عدة أوجه إعرابية منها أن يكون "الذي" في موضع نصب مفعول بـ"تتقون" أو على إضمار: أعني. وقال في الهداية: "لعلكم تتقون الذي جعل، فـ"الذي" في موضع نصب بـ"تتقون""[٢]

وأخذ ابن عطية على مكي إجازته أن يكون نصباً بإضمار أعني، أو مفعولا بـ" تتقون" . وحكم عليه بالضعف فقال: "وما ذكر مكي من إضمار: أعني، أو مفعول بـ" تتقون" فضعيف"[٣].

وللعلماء في موضع قوله تعالى: ﴿الذي جعل لكم﴾ من الإعراب احتمالان: إما أن يكون في موضع نصب، وإما أن يكون في موضع رفع.

أما احتمال كونه في موضع نصب ففيه خمسة توجيهات، وهي[٤]:

الأول: أنه مفعول بـ"أعني" محذوفاً، وقد ذكره جمع من العلماء منهم: النحاس، والزمخشري، وأبو البقاء العكبري، وغيرهم.

الثاني: أنه مفعول بـ"تتقون" وذكره النحاس، وأبو البقاء العكبري، والمنتجب الهمذاني، وابن أبي الربيع، وغيرهم.

الثالث: أنه نعت لـ"ربكم"، ذكره النحاس، والزمخشري، وابن الأنباري.

الرابع: أنه بدل منه، ذكره العكبري، والمنتجب الهمذاني، وابن أبي الربيع.

---

(١) ٨٣/١.

(٢) الهداية ١٨٤/١.

(٣) المحرر الوجيز ١٤٤/١.

(٤) انظر هذه التوجيهات في: إعراب القرآن للنحاس ٩٨/١، والكشاف للزمخشري ٤٦/١، والبيان لابن الأنباري ٦٣/١، وإملاء ما من به الرحمن للعكبري ٢٣/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني ٢٤٣/١، وتفسير ابن أبي الربيع ٣١٧/١، والبحر المحيط لأبي حيان ١٥٧/١-١٥٨، والدر المصون للسمين الحلبي ١٩١/١.

الخامس: أنه نعت النعت، أي: نعت الموصول الأول في الآية قبله وهي: ﴿الذي خَلَقَكُم﴾، وقد ذكره النحاس، والعكبري، والمنتجب الهمذاني.

أما احتمال كونه في موضع رفع ففيه توجيهان[1]:

الأول: أنه خبر لمبتدأ محذوف، أي: هو الذي، وممن ذكره النحاس، والعكبري، وابن الأنباري، واختاره ابن أبي الربيع، وغيرهم.

الثاني: أنه مبتدأ وخبره ﴿فلا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَاداً﴾، وقد ذكره ابن الأنباري، والمنتجب الهمذاني.

ولم يبين ابن عطية وجه تضعيفه للإعرابين، أما كونه منصوباً بـ"أعني" فقد أجازه غير واحد من المعربين سوى مكي كالنحاس، والزمخشري، والمنتجب الهمذاني، وأبي البقاء العكبري، وأبي حيان، والسمين الحلبي، بل إن السمين استظهر كونه منصوباً على القطع.

أما كونه منصوباً بـ"تتقون" فلعل ضعفه من جهة المعنى؛ لأنه ليس المعنى على: اعبدوا ربكم لعلكم تتقون الذي جعل لكم الأرض، بل المراد: لعلكم تتقون ما نهاكم عنه، ولهذا نجد أبا حيان يوافق ابن عطية في مأخذه على مكي قائلا: "وهو إعراب غث ينزه القرآن عن مثله"[2].

وبهذا يظهر لي أنه يمكن أن يقبل مأخذ ابن عطية على مكي في القول بنصب "الذي جعل" بـ"تتقون"، لضعفه الشديد من حيث المعنى، أما نصبه على إضمار: أعني فليس لتضعيفه وجه؛ لأن المعنى يقبله، والصناعة النحوية لا تأباه، يضاف إليه أن جماعة من النحويين قد ارتضوه.

المسألة الثانية: في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ ۚ وَلَقَدِ ٱصْطَفَيْنَٰهُ فِى ٱلدُّنْيَا ۖ وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [البقرة: ١٣٠].

أورد مكي في قوله تعالى: ﴿إلا مَنْ سَفِهَ نَفسَه﴾ عدة توجيهات منها قوله: "وقيل: التقدير: إلا من جهل قولَه نفسَه، ثم حذف المؤكّد وأقام التأكيد مقامه"[3].

---

(١) انظر: البيان لابن الأنباري ٦٣/١، وإملاء ما من به الرحمن ٢٣/١، والفريد للمنتجب الهمذاني ٢٤٣/١. وتفسير ابن أبي الربيع ٣١٧/١، والبحر المحيط ١٥٨/١، والدر المصون ١٩١/١.

(٢) البحر المحيط ١٥٨/١.

(٣) الهداية ٤٥٤/١.

وأخذ ابن عطية عليه هذا التقدير وقال: "وحكى مكي أن التقدير إلا من سفه قولَه نفسَه، على أن نفسه تأكيد حذف المؤكَّد وأقيم التوكيد مقامه، قياساً على النعت والمنعوت، قال القاضي أبو محمد: وهذا قول متحامل"[1].

قوله "متحامل" أي إما أنه مائل عن الصواب، لأنه يقال تحامل فلان أي: مال، وتحامل على فلان أي: جار ولم يعدل، وإما أن "متحامل" بمعنى متكلِّف، لأنه يقال: تحاملتُ على نفسي، إذا تكلفت الشيء على مشقة[2]، وكلاهما محتمل؛ لأنه إما أن إعرابها هذا الإعراب قولٌ قد حِيد به وأميل عن الصواب، وإما أن إعرابها هذا الإعراب قول متكلَّف فيه.

وما أخذه ابن عطية على مكي هو أحد خمسة أوجه قيلت في قوله " نفسه " من الآية [3]:

الثاني: أن نفسه منصوب على التمييز على قول بعض الكوفيين في جواز مجيء التمييز معرفة، وقد نص عليه الفراء.

الثالث: أنه مفعول به لكون "سفه" يتعدى بنفسه كسفّه المضعف، وهو المختار عند الزمخشري، أو لأنه ضمن معنى ما يتعدى بنفسه كـ"جهل" عند الزجاج، أو "أهلَكَ" عند أبي عبيدة.

الرابع: أنه منصوب على التشبيه بالمفعول.

الخامس: أنه منصوب على إسقاط حرف الجر، أي: سفه في نفسه.

وأصل مأخذ ابن عطية مسألة حذف المؤكَّد وإقامة التوكيد مقامه، نحو: الذي ضربت نفسه زيدٌ، أي: ضربته نفسه، وهي مسألة خلافية [4]:

---

(١) المحرر الوجيز ١/ ٣٥٤.

(٢) انظر المعنيين في (حمل) في: الصحاح ٤/ ١٦٧٨، واللسان ٢/ ١٠٠٢، ١٠٠٥.

(٣) انظر الآراء والتوجيهات في: معاني القرآن للفراء ١/ ٧٩، ومجاز القرآن ١/ ٥٦، ومعاني القرآن للزجاج ١/ ٢٠٩-٢١١، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٦٣، مشكل إعراب القرآن ١/ ١١١، والكشاف ١/ ٩٥، وكشف المشكلات للباقولي ١/ ١٠١، والتفسير البسيط ٣/ ٣٢٩-٣٣١، وإملاء العكبري ١/ ٦٤، والبحر المحيط ١/ ٦٢٨.
وهناك وجه سادس لا يلتفت إليه، حكاه الكرماني في غرائب التفسير وعجائب التأويل ونقله عنه السمين الحلبي وهو أنه توكيد لـ"مَن سفه"، لأنه في محل نصب على الاستثناء. انظر: الدر المصون ٢/ ١٢٢، ولن ألتفت إلى التوجيهات التي يذكرها الكرماني هذا، لأنه يعتمد على الغرائب والعجائب مما لم يلتفت له العلماء.

(٤) انظر المسألة والآراء في: الكتاب ٢/ ٦٢، والمسائل البصريات ٢/ ٩١٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٩٨، والارتشاف ٤/ ١٩٥٣، شرح التسهيل للمرادي (القسم النحوي) ٧٨١، والدر المصون ٢/ ١٢٢، وهمع الهوامع ٥/ ٢٠٥.

منعها الأخفش، وتبعه أبو علي الفارسي، وابن جني، والشلوبين، وابن مالك، وأبو حيان، والسمين الحلبي، ونُسِبَ المنع للبصريين [1].

وأجازها الخليل فيما نقله عنه سيبويه في الكتاب [2]، حيث أجاز في نحو: مررت بزيد وأتاني أخوه أنفسهما، بأن أنفسهما يُرفع بتقدير: هما صاحباي أنفسهما، ووافقه على هذا المازني وابن طاهر وغيرهما [3].

وواضح أن مأخذ ابن عطية مبني على اختياره منع حذف المؤكد وإقامة التوكيد مقامه، وإن كان لمكي سلفٌ من الأئمة فيما ذهب إليه إلا أن الذي ظهر لي أن مأخذ ابن عطية هنا هو الصحيح؛ لأمور:

١- أن المؤكد مذكور لتقوية المؤكد وتبيين كونه مراداً به الحقيقة لا المجاز، والاستغناء عنه بالمؤكد بمنزلة الاستغناء بعلامة على معنى شيء غير مذكور كالاستغناء بحرف التعريف عن المعرف، وبعلامة التأنيث عن المؤنث [4].

٢- أن في تقدير الخليل حذف كثير؛ فيه تقدير مبتدأ ومضاف ومضاف إليه.

٣- أن هذا الحذف المدعى، أي: حذف المتبوع وإبقاء تابعه، الأصل فيه حذف المنعوت وإبقاء نعته قائماً مقامه، وإنما جعل حذف المنعوت أصلاً، لكثرته وكونه مجمعاً على صحة استعماله، ومع هذا لا يستعمل إلا والعامل في المنعوت المحذوف موجود، وما مثّل به الخليل من حذف المذكور فالعامل فيه محذوف وإجازته تستلزم مخالفة نظيره فيما هو أصل أو كالأصل، وإجازة مثله تحتاج إلى سماع عن العرب [5].

المسألة الثالثة: قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ كُلُواْ مِمَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ حَلَٰلٗا طَيِّبٗا وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ إِنَّهُۥ لَكُمۡ عَدُوّٞ مُّبِينٌ﴾ [البقرة: ١٦٨].

قال مكي في إعراب الآية: "قوله ﴿حلالا طيبا﴾ هو نعت لمفعول محذوف، أي: كلوا شيئاً حلالاً طيباً من المأكول الذي في الأرض" [6].

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١١٨٠.

(٢) الكتاب ٢/ ٦٠

(٣) انظر: الارتشاف ٣/ ١٩٥٣.

(٤) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٩٨.

(٥) انظر: تمهيد القواعد ٧/ ٣٢٩٩-٣٣٠٠.

(٦) مشكل إعراب القرآن ١/ ١١٧.

وأخذ عليه ابن عطية هذا الإعراب فقال: " وقال مكي: نعت لمفعول محذوف، تقديره: شيئاً حلالاً، قال القاضي أبو محمد: وهذا يبعد "[1].

وللعلماء في إعراب " حلالاً " من قوله تعالى: ﴿حلالاً طيباً﴾ عدة توجيهات إعرابية، وهي[2]:

الأول: أن يكون " حلالاً " صفة لمفعول محذوف، وتقديره: شيئاً أو رزقاً حلالا، وهذا الوجه هو الذي ذكره مكي، وسبقه إليه ابن النحاس، وقال به ابن جزي الكلبي.

الثاني: أن يكون " حلالاً " مفعول بـ "كلوا "، و" مِن " فيها إما أن تتعلق بـ" كلوا " فيكون معناها ابتداء الغاية، وإما أن تتعلق بمحذوف على أنها حال من" حلالا " وذلك أنها في الأصل صفة له، فلما قدمت عليه انتصبت حالا، و" من " معناها التبعيض وقد أورده جمع من العلماء منهم الزمخشري، والواحدي، وأبو حيان.

الثالث: أن يكون " حلالاً " منصوباً على الحالية من" ما "، وهي بمعنى الذي أي: كلوا من الذي في الأرض حال كونه حلالاً، وممن ذكره الزمخشري.

الرابع: أن ينتصب على أنه نعت لمصدر محذوف أي: أكلاً حلالا، ويكون مفعول "كلوا" محذوفاً، ويكون ما في الأرض صفة لذلك المحذوف وقد أورده النحاس، و العكبري.

الخامس: أن يكون " حلالا " حالا من الضمير المستكن في الجار والمجرور الواقع صلة وهو العائد على " ما "، ذكره النسفي، والسمين الحلبي.

واستبعد ابن عطية ما ذهب إليه مكي من أنّ " حلالاً " صفة لمفعول محذوف، ولم يبين وجه بُعده، لكن أبا حيان بيّنه بأنه مما حذف فيه الموصوف وصفته غير خاصة؛ لأن الحلال يتصف به المأكول وغير المأكول، وإذا كانت الصفة هكذا لم يجز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه[3].

---

(١) المحرر الوجيز ١/٤٠٦.

(٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١/٢٧٨، والكشاف ١/١٠٦، والتفسير البسيط ٣/٤٨٢، والبيان لابن الأنباري ١/١٣٥-١٣٦، وإملاء ما من به الرحمن ١/٧٤-٧٥، والفريد في إعراب القرآن ١/٤٠٤، والتسهيل لابن جزي ١/٦٨، والبحر المحيط ٢/٩٩، الدر المصون ٢/٢٢١-٢٢٢، وتفسير النسفي ١/٨٧، وإعراب القرآن لزكريا الأنصاري ٩١.

(٣) انظر: البحر المحيط ٢/٩٩.

ومسألة حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه يشترط لها الجمهور شروطاً، منها: أن يكون الوصف اسماً خاصاً بجنس الموصوف [1]، نحو مررت بكاتب وحائض، أما إذا كان غير خاص بجنس الموصوف فلا يجوز حذفه وإقامة الصفة مقامه إلا في ضرورة الشعر، نحو قول الشاعر:

وقُصْرَى شَنَجِ الأنْسا ءِ نبَّاحٍ من الشُّعُبِ [2]

فشَنَجٍ صفة لمحذوف، والتقدير: وقُصْرى بثورٍ شنج الأنساء، و(شنج الأنساء) ليس خاصاً ببقر الوحش، بل قد يوصف به الفرس والغزال.

والذي يظهر لي صحة مأخذ ابن عطية في الآية؛ لأن الصفة المذكورة وهي "حلالا" ليست خاصة بالموصوف المقدر وهو: شيئا أو رزقا، وليس هناك قرينة تدل على تخصصه به، ومن ثَمَّ فهذا التقدير بعيد كما ذكر ابن عطية، يضاف إليه أن هناك توجيهات لـ"حلالا" أقرب مما ذكره مكي من حيث الصناعة والمعنى، فلا يصار إلى ما أورده ؛ لأن القرآن يحمل على أولى الأوجه وأقواها.

المسألة الرابعة: قال تعالى: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍۭ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَـَٔاتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ فَإِن لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٦٥].

قال مكي عند تفسير هذه الآية: "قوله: ﴿ابتغاء مرضات الله وتثبيتاً﴾ كلاهما مفعول من أجله"[3].

وأخذ ابن عطية عليه هذا الإعراب فقال: "ولا يصح في" تثبيتاً" أنه مفعول من أجله، لأن الإنفاق ليس من أجل التثبيت، وقال مكي في المشكل: كلاهما مفعول من أجله، وهو مردود بما بيناه"[4].

---

(١) انظر المسألة في: المقرب ١/٢٢٧-٢٢٨، والارتشاف ٤/١٩٣٨، والمقاصد الشافية ٤/٦٨٩، وهمع الهوامع ٥/١٨٦.

(٢) من الهزج، لأبي دواد الإيادي، انظر: شعره ٢٨٨. و(القُصرى) آخر ضلوع الفرس والبقر والظبي، من جنبه إلى موضع الخصر، و(الشَّنَجُ): تقبض الجلد واليد والأصابع، و(الأنساء) جمع نسا، وهو عرق من الورك إلى الكعب، يقال: فرس شَنَج النسا: متقبضه والمراد من(شنج الأنساء) أن هذا البقر أو الظبي أو الفرس موصوف بهذه الصفة الحسنة، لأنه إذا تقبض نساه وشنج لم تسترخ رجلاه فكان أقوى له وأشدّ. انظر: الاقتضاب لابن السيد ٣/١١٤، والانتخاب لأبي جعفر الجذامي٢/٣٨٤، واللسان (شنج) ٤/٢٣٣٧، و(نسا) ٧/٤٤١٥، والدرر اللوامع٦/٢٠-٢١.

(٣) مشكل إعراب القرآن ١/١٤٠.

(٤) المحرر الوجيز ٢/٦٥.

ووافق ابنَ عطية في منع كون تثبيتاً مفعولا لأجله المنتجب الهمذاني [1]، وابن جزي الكلبي الذي وضحه بقوله: "ولايصح في " تثبيتاً " أن يكون مفعولا من أجله؛ لأن الإنفاق ليس من أجل التثبيت، فامتنع ذلك في المعطوف عليه وهو ابتغاء" [2] يريد أن استبعاد كون " تثبيتاً " مفعولا لأجله أدى إلى استبعاده في "ابتغاء" لأنه معطوف عليه.

وما ذكره مكي هو أحد وجهين[3] قيلا في كلمة " تثبيتا " في الآية، وممن قال به: أبو جعفر النحاس، وأبو البقاء العكبري، واختاره ابن الأنباري، والثعالبي، والنسفي.

والثاني: أن " ابتغاء " حال و" تثبيتا " معطوف عليه، والتقدير: مبتغين ومثبتين من أنفسهم [4]. وهو اختيار ابن عطية، والمنتجب الهمذاني، وابن جزي، وابن عاشور.

والذي يظهر لي أن مأخذ ابن عطية لا يقبل من كل وجه، لما يأتي:

١/ أن ما ذهب إليه مكي اختاره بعض من النحويين، وأجازه آخرون، وقد مضى ذكرهم.

٢/ أن ما ذكره ابن عطية تعليلا لمنع إعراب " ابتغاء " مفعولا لأجله، يجاب عنه من وجهين:

الأول: أن يقدر " وتثبيتا " مصدرا، ويقدر مفعوله بالثواب وهو محذوف، تقديره: تثبيتا وتحصيلا من أنفسهم الثواب على تلك النفقة، فيكون تثبيت الثواب وتحصيله من الله حاملا لهم على النفقة، وحينئذ يصح أن يكون " تثبيتا " مفعولا من أجله [5].

الثاني: أن يحمل التثبيت على أنه من أفعال القلوب، لأنه يصدر عنها فهو يحذو بصاحب القلب إلى التثبيت[6]. ويدل عليه تفسير عدد من السلف لها بما يفيد ذلك. كقول قتادة " وتثبيتا من أنفسهم " أي: احتساباً. وقال الشعبي والكلبي أي: تصديقاً من أنفسهم [7].

---

(١) انظر: الفريد ١/ ٥٠٩.

(٢) التسهيل ١/ ٩٢.

(٣) انظر الوجهين والآراء في: إعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٣٥، والبيان لابن الأنباري ١/ ١٧٥، وإملاء ما من به الرحمن ١/ ١١٢، والفريد للمنتجب الهمذاني ١/ ٥٠٩، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣/ ٢٠٤، والبحر المحيط ٢/ ٦٦٦، والدر المصون ٢/ ٥٨٩، وتفسير النسفي ١/ ١٣٤، والجواهر الحسان للثعالبي ١/ ٢١٤، والتحرير والتنوير ٣/ ٥١.

(٤) التبيان ١/ ٢١٥، الفريد ١/ ٥٠٩، عناية القاضي وكفاية الراضي ٢/ ٣٤٢، روح المعاني ٣/ ٣٥، ٣٦، حاشية الجمل ١/ ٢٢٠.

(٥) انظر: البحر المحيط ٢/ ٦٦٦، والدر المصون ٢/ ٥٩٠، والجواهر الحسان ١/ ٢١٤.

(٦) انظر: التفسير الكبير ٧/ ٦٠، إعراب القرآن للدرويش ١/ ٤١٠.

(٧) انظر: الهداية ١/ ٨٨٧، والجامع لأحكام القرآن ٣/ ٢٠٤.

المسألة الخامسة: في قوله تعالى: ﴿ إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ رَبِّ إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِى مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّىٓ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ [آل عمران: ٣٥].

قال مكي في الهداية: "ونصب محرراً على أنه نعت لمفعول محذوف، أي: غلاماً محرراً"[١].

وقال في المشكل: "قوله: ﴿محرراً﴾ حال من "ما"، وقيل: تقديره: غلاماً محرراً، أي: خالصاً لك"[٢].

أخذ عليه ابن عطية هذا الإعراب فقال: "قال مكي: فمن نصبه على النعت لمفعول محذوف يقدره: غلاماً محرراً، وفي هذا نظر!"[٣].

ووجه مأخذ ابن عطية ـ كما بينه أبو حيان[٤] ـ أنّ "نذر" في الآية أخذ مفعوله وهو "ما" وهو لا يتعدى إلى مفعول آخر، ووافقهما السمين الحلبي في هذا المأخذ[٥].

وما أجازه مكي هو أحد أربعة أوجه إعرابية في الآية[٦]، وممن ذكره: النحاس، وابن الأنباري، وأبو البقاء العكبري، والهمذاني.

الوجه الثاني: أنه حال من الموصول في ﴿ما في بطني﴾ والعامل فيه "نذرت" وإليه ذهب الأخفش في معانيه، واختاره القرطبي، والنحاس، وابن عطية، والواحدي.

الوجه الثالث: أنه حال من الضمير المرفوع بالجار والمجرور في "في بطني" والعامل فيه الاستقرار، ذكره الهمذاني، وأبو السعود.

الوجه الرابع: أنه منصوب على المصدرية، إما على أن في الكلام حذف مضاف تقديره: نذرت لك ما في بكني نذرَ تحرير، وإما أن يكون مما انتصب على المعنى؛ لأن معنى نذرت لك: حررت لك ما في بطني تحريراً، ذكره أبو حيان والسمين الحلبي.

ومأخذ ابن عطية وجيه جداً، لأمور:

١. أن التفسير وسياق الكلام لا يساعد على ما ذكره مكي من وجه إعرابي، إذ: "سبب قول امرأت عمران هذا أنها كانت كبيرة لا تلد، وكانوا أهل بيت عند الله بمكان، وأنها كانت

---

(١) الهداية ٢/ ٩٩٥.

(٢) مشكل إعراب القرآن ١/ ١٥٦.

(٣) المحرر الوجيز ٢/ ٢٠٠.

(٤) انظر: البحر المحيط ٣/ ١١٥.

(٥) انظر: الدر المصون ٣/ ١٣١.

(٦) انظر هذه الأوجه في: معاني القرآن للأخفش ١/ ٢١٥، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٦٩، والمحرر الوجيز ٢/ ٢٠٠، والتفسير البسيط ٥/ ١٩٣، والبيان لابن الأنباري ١/ ٢٠٠، وإملاء ما من به الرحمن ١/ ١٣١، والفريد للهمذاني ١/ ٥٦٤، والجامع لأحكام القرآن ٤/ ٤٣، والبحر المحيط ٣/ ١١٥، والدر المصون ٣/ ١٣٠-١٣١، وتفسير أبي السعود ١/ ١٩٩.

تحت شجرة فبصرت بطائر يَزُقُّ فرخاً فتحركت نفسها بذلك، ودعت ربها أن يهب لها ولداً، ونذرت إن ولدت أن تجعل ولدها محرراً أي: عتيقاً خالصاً لله تعالى خادماً للكنيسة حبيساً عليها"[1].

٢. أن القول بكونه نعتاً لمفعول محذوف يؤدي إلى القول بمسألة حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه، وهذه لا تجوز إلا إذا كان الوصف اسماً خاصاً بجنس الموصوف نحو مررت بكاتب، وقد سبق بيانها في المسألة الثالثة، أو كان الدليل على المحذوف موجودا.

٣ـ أن عدداً من العلماء دفع الإعراب الذي أورده مكي، منهم: النحاس[2]، والقرطبي[3]، وأبو حيان[4]، والسمين الحلبي[5].

المسألة السادسة: في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ ۚ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِى ۖ قَالُوٓا۟ أَقْرَرْنَا ۚ قَالَ فَٱشْهَدُوا۟ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ [آل عمران: ٨١].

قال مكي: "واللام في "لَمَا" لام تأكيد، و"ما" بمعنى "الذي" في موضع رفع بالابتداء، و"من" لبيان الجنس، والهاء محذوفة من "آتيناكم"، و﴿مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾ الخبر، هذا مذهب الخليل، وسيبويه"[6].

وأخذ عليه ابن عطية هذه النسبة للخليل وسيبويه فقال: "وحكى المهدوي ومكي عن سيبويه والخليل، أن خبر الابتداء فيمن جعل "ما" ابتداء على قراءة من فتح اللام، هو في قوله: ﴿مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾، ولا أعرف من أين حكياه؟، لأنه مفسد لمعنى الآية، لا يليق بسيبويه والخليل، وإنما الخبر في قوله: ﴿لتؤمنن﴾ كما قال أبو علي الفارسي، ومن جرى مجراه"[7].

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ٤/ ٤٣.

(٢) انظر: إعراب القرآن ١/ ١٦٩.

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٤/ ٤٣

(٤) انظر: البحر المحيط ٣/ ١١٥.

(٥) انظر: الدر المصون ٣/ ١٣١.

(٦) الهداية ٢/ ١٠٦١.

(٧) المحرر الوجيز ٢/ ٢٧٣.

ولتوضيح المأخذ لا بد من توطئة في إعراب الموضع المشكل:

اختلف العلماء في نوع "ما" في قراءة من فتح اللام من الآية، فذهب بعضهم إلى أنها شرطية، وذهب بعضهم إلى أنها موصولة في موضع رفع بالابتداء.

ومن أجاز في "ما" أن تكون اسماً موصولاً اختلفوا في خبرها على قولين [1]:

أحدهما: أنه ﴿مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾، و"من" زائدة فيها، وممن أجازه الأخفش، والنحاس، وابن الأنباري، وأبو البقاء، والهمذاني.

الثاني: أنه ﴿لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ﴾ على أنه جواب قسم محذوف تقديره: والله لتؤمنن به، فناب عن الخبر، أو أن المجموع هو الخبر [2]، وهو ما ذهب إليه الأخفش، والفارسي، وغيرهما.

وقبل أن أبين الراجح من الرأيين لابد أن أورد نص سيبويه الذي اختلف فيه.

قال سيبويه في "باب الأفعال في القسم": "وسألته عن قوله عز وجل: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ﴾ فقال: "ما" ههنا بمنزلة الذي، ودخلتها اللام كما دخلت على "إن" حين قلت: والله لَئِن فعلتَ لأفعلنّ، واللام التي في "ما" كهذه التي في "إنْ"، واللام التي في الفعل كهذه التي في الفعل هنا..." [3] ثم استمر في تفسير جواب القسم.

ومأخذ ابن عطية وجيه، لأمور:

١- أن قول الخليل "ما بمنزلة الذي" لايريد أنّ "ما" موصولة، بل يريد أنها اسم كما أن الذي اسم وليست حرفاً [4]، وهذا التفسير هو الذي رجحه أبو علي الفارسي [5] في فهم كلامه.

٢- أن إجازة كون "من كتاب" خبراً يؤدي إلى الإخبار عن الموصول قبل تمام صلته، لأن قوله: "ثم جاءكم" عطف على الصلة، والجمهور يمنعون أن يُتبع الموصول بتابع كالعطف قبل استيفاء الصلة [6].

---

(١) انظر القولين في: معاني القرآن للأخفش ٢٢٥/١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٣٦/١، وإعراب القرآن للنحاس ٣٩١/١-٣٩٢، والتعليقة لأبي علي الفارسي ١٣٣/٢، والبيان لابن الأنباري ٢٠٩/١، وإملاء ما من به الرحمن ١٤١/١، والفريد ٥٩٣/١-٥٩٤.

(٢) وليس هو الخبر بنفسه، لأنه جملة جواب القسم مقترنة بالفاء فليس لها محل من الإعراب، ولو قيل هي الخبر لكانت مما له محل فيحدث التناقض. انظر: المغني ٥٣٣.

(٣) الكتاب ١٠٧/٣.

(٤) وحاصل مذهب سيبويه والخليل في "ما" في هذه الآية أنها شرطية. انظر: البحر المحيط ٢٣٨/٣.

(٥) انظر: الإغفال ١٣٣/٢، ١٣٦. والحجة ٦٦/٣.

(٦) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٥٨/١، والارتشاف ١٠٤١/٢.

٣- أنه نسب إلى الخليل وسيبويه أن العائد المجرور محذوف والتقدير: "لما آتيتكم به"، مع أن الموصول غير مجرور، وهما لا يقولان بجوازه [١].

٤- أن المعنى بهذا التقدير: وإذ أخذ الله ميثاق النبيين للذي آتيتكم من جنس الكتاب والحكمة وهذا معنى فيه نظر [٢].

المسألة السابعة: في قوله تعالى: ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ ۚ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾ [النساء: ٧].

ذهب مكي إلى إعراب قوله تعالى: ﴿نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾ حالاً [٣].

اعترضه ابن عطية قائلاً: "﴿نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾ نصب على الحال، كذا قال مكي، وإنما هو اسم نصب كما ينصب المصدر في موضع الحال تقديره: فرضاً، ولذلك جاز نصبه كما تقول: لك علي كذا وكذا حقاً واجباً، ولولا معنى المصدر الذي فيه، ما جاز في الاسم الذي ليس بمصدر هذا النصب، ولكان حقه الرفع" [٤]. فبيّن ابن عطية وجه مأخذه وهو أن "نصيبا" اسم فيه معنى المصدر، ولذا نصب كما ينصب المصدر الواقع موقع الحال، ولولا هذا المعنى لم يصح أن ينصب الاسم هنا، بل حقه أن يكون مرفوعا.

وللعلماء في قوله تعالى: ﴿نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾ موطن الاعتراض عدة أوجه إعرابية [٥]:

أحدها: أنه منصوب على الحال المؤكدة، وصاحبه الفاعل في "قل" و"كثر"، وهو ما ذكره مكي، وسبقه إليه الزجاج، وأورده أبو البقاء، والهمذاني، والسمين الحلبي، وغيرهم.

---

(١) انظر: المغني ٥٣٣.

(٢) أما الوجه الأظهر في الآية فهو أن تكون "ما" شرطية وليست موصولة، وهو ما ذهب إليه سيبويه والخليل والزجاج وأبو علي الفارسي، وهي منصوبة على أنها مفعول بالفعل بعدها، واللام قبلها موطئة للقسم، وهو: أخذ الله ميثاق، و"من" في قوله: (من كتاب) زائدة، وقوله: (ثم جاءكم) معطوف على (آتيتكم)، و(لتؤمنن) جواب: أخذ الله ميثاق النبيين، وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه. انظر: البحر المحيط ٣/ ٢٣٧، والدر المصون ٣/ ٢٨٦.

(٣) انظر: المشكل ١/ ١٩٠.

(٤) المحرر الوجيز ٤/ ٢٧.

(٥) انظر هذه الأوجه في: معاني القرآن للفراء ١/ ٢٥٧، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٢٤٦، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ١٥، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٤٣٧، والتفسير البسيط ٦/ ٣٣٩، والكشاف ١/ ٢٤٩، وكشف المشكلات ١/ ٢٩٠، والبيان لابن الأنباري ١/ ٢٤٤، وإملاء ما من به الرحمن للعكبري ١/ ١٦٨، والفريد ١/ ٥٩٥، والتسهيل ١/ ١٣١، والبحر المحيط ٣/ ٥٢٥، والدر المصون ٣/ ٥٨٨.

الثاني: أنه منصوب على القطع، وهو قول الكسائي، والزمخشري[1]. والعكبري، والهمذاني.

الثالث: أنه منصوب بإضمار فعل، أي: أوجبت أو جعلت لهم نصيباً، وهو رأي ابن الأنباري، ونسب للأخفش.

الرابع: أنه منصوب على المصدر الصريح أي: نصبته، وهو قول الأخفش، وذكره السمين الحلبي.

الخامس: أنه منصوب على أنه مصدر مؤكد، وهو قول الفراء، واختاره الطبري، وابن جزي.

وما أخذه ابن عطية على مكي ضعيف، لأمرين:

١. عدم وجود مانع صناعي أو معنوي يمنع من إعراب "نصيباً" على الحال المؤكدة: فالحال هنا مؤكدة لصاحبها، وهو إما "نصيب" وهو وإن كان نكرة إلا أنه تَخصصَ بالوصف أو بالعمل، وإما أن يكون صاحبها الفاعل في "قلَّ" أو "كثُرَ" وهو يعود على "نصيب"[2].

أما من حيث المعنى فإن المعنى: لِهؤلاءِ أنصباء على ما ذكرناها في حال الفرض[3].

٢. أن وجه اعتراض ابن عطية لمكي مبني – كما قال أبو حيان[4] – على تعليل مركب من قول الزجاج والفراء، فالزجاج يقول إنه منصوب على الحال المؤكدة والفراء يقول إنه منصوب على المصدر المؤكد، وهما قولان متباينان، لأن الانتصاب على الحال مباين للانتصاب على المصدر المؤكِّد، ومخالف له.

المسألة الثامنة: في قوله تعالى: ﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِۚ فَإِن كُنَّ نِسَآءٗ فَوۡقَ ٱثۡنَتَيۡنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَۖ وَإِن كَانَتۡ وَٰحِدَةٗ فَلَهَا ٱلنِّصۡفُۚ وَلِأَبَوَيۡهِ لِكُلِّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا ٱلسُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُۥ وَلَدٞۚ فَإِن لَّمۡ يَكُن لَّهُۥ وَلَدٞ وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُۚ فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخۡوَةٞ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُۚ مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ يُوصِي بِهَآ أَوۡ دَيۡنٍۗ ءَابَآؤُكُمۡ وَأَبۡنَآؤُكُمۡ لَا تَدۡرُونَ أَيُّهُمۡ أَقۡرَبُ لَكُمۡ نَفۡعٗاۚ فَرِيضَةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمٗا ﴾ [النساء: ١١].

---

(١) قال الزمخشري: "منصوب على الاختصاص بمعنى أعني" (الكشاف ١/ ٢٤٩) وتعقبه أبو حيان فقال: "فإن عنى بالاختصاص ما اصطلح عليه النحويون فهو مردود بكونه نكرة، والمنصوب على الاختصاص نصوا على أنه لا يكون نكرة" (البحر المحيط ٣/ ٥٢٥) قلت: والظاهر أنه يريد القطع، لتقديره للمحذوف بأعني.

(٢) انظر: الدر المصون ٣/ ٣٨٩.

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ١٥.

(٤) انظر: البحر المحيط ٢/ ٥٢٥.

ذهب مكي إلى إعراب قوله: ﴿فَرِيضَةً﴾ على أنه منصوب على الحال المؤكِّدة لما قبلها من الفرض[1] الذي دلَّ عليه قوله: ﴿يُوصِيكُمُ﴾ إذ معناه: فرض.

وأخذ عليه ابن عطية هذا الإعراب فقال: "و﴿فَرِيضَةً﴾ نصب على المصدر المؤكِّد، إذ معنى يوصيكم: يفرض عليكم، وقال مكي وغيره: هي حال مؤكدة، وذلك ضعيف"[2].

ووافقه على هذا المأخذ القرطبي[3].

ولم يبينا وجه الضعف، ولعل وجه ضعفه أن الحال المؤكدة إما أن تكون مؤكدة لعاملها لفظاً ومعنى، نحو: ﴿وأَرْسَلْناكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً﴾، أو مؤكدة لعاملها معنى فقط نحو: ﴿فَتَبسَّمَ ضاحِكاً﴾، أو مؤكدة لصاحبها نحو: ﴿لآمَنَ مَنْ في الأرْضِ كُلُّهمْ جَمِيعاً﴾ أو مؤكدة لمضمون جملة معقودة من اسمين معرفتين جامدتين نحو: زيدٌ أبوك عطوفاً.

و﴿فَرِيضَةً﴾ لا تصلح أن تكون حالاً مؤكدة لعاملها وهو يوصيكم، لأنها ليست من معناها، ولا تصلح أن تكون مؤكدة لمضمون الجملة؛ لأن الجملة قبلها لم تنطبق عليها الشروط وهي أن تكون جملة من اسمين معرفتين جامدتين.

وقد ذُكِر في الآية عدة أوجه إعرابية، وهي[4]:

الأول: ما ذكره مكي من أن ﴿فَرِيضَةً﴾ منصوبة على الحال المؤكِّدة لما قبلها، وممن قال به أيضاً الزجاج، والهمذاني، وذكره الألوسي وغيره.

الثاني: أنه مصدر مؤكد لمضمون الجملة السابقة؛ لأن معنى يوصيكم: يفرض عليكم، ذكره غير واحد منهم النحاس، والواحدي، والهمذاني، واستظهره السمين الحلبي.

الثالث: أنه منصوب بفعل محذوف تقديره: فَرضَ اللهُ ذلك فريضة، وهذا رأي الأخفش واختاره ابن الأنباري، وأبو البقاء، وزكريا الأنصاري، وكلام الزمخشري يمكن حمله على هذا الوجه فإنه قال: ""فريضة" نصبت على المصدر المؤكد أي: فرض ذلك فرضا"[5].

---

(١) الهداية ٢/ ١٢٤٥.

(٢) المحرر الوجيز ٢/ ٤٨٥.

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٥/ ٥٠.

(٤) انظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٥٠، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ٢٥، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٤٤٠، والتفسير البسيط ٦/ ٣٦٦، والكشاف ١/ ٢٥٤، والبيان ١/ ٢٤٥، وإملاء ما من به الرحمن ١/ ١٦٩، والفريد للهمذاني ١/ ٧٠٠، والبحر المحيط ٣/ ٥٤٤، والدر المصون ٣/ ٦٠٦، وتفسير النسفي ١/ ٢١٣، وروح المعاني ٢/ ٤٣٧.

(٥) الكشاف ١/ ٢٥٤.

والذي يظهر أن مأخذ ابن عطية في هذا الإعراب غير متجه؛ لأمور:

١. أن رأي مكي قال به جمع من المعربين والمفسرين، بل إن أبا حيان والسمين الحلبي أوردا رأيه ولم يتعقباه بشيء، مما يشعر بقبوله.

٢. أن من أعربها حالاً يعدها اسم مفعول، وهي مؤكِّدة عنده لمضمون الجملة قبلها؛ لأن معناه: لهؤلاء الورثة ما ذكرنا مفروضاً. هكذا قدّره الزجاج والهمذاني وبه يصح المعنى والإعراب.

٣. أن القول بإعرابه مصدراً مؤكداً يرد عليه ما يرد على القول بأنه حال، وذلك أن فريضة الأقرب أنها بمعنى اسم المفعول لا المصدر، كما ذكر الألوسي [١]. ولو قيل: إنها مصدر فالمصدر إن أضيف إلى فاعله أو مفعوله أو تعلق به وجب حذف فعله.

المسألة التاسعة: في قوله تعالى: ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰؤُلَاءِ شَهِيدًا ﴾ [النساء: ٤١].

قال مكي: "العامل في "كَيفَ" "جِئْنا"، المعنى: فكيف يكون حالهم إذا جئنا من كل أمة بشهيد يشهد على أعمالهم، وجئنا بك يا محمد على أمتك شهيداً" [٢].

وقال ابن عطية مبيناً وجه الإعراب في الآية: "و"كَيفَ" في موضع نصب مفعول مقدم بفعل تقديره في آخر الآية: ترى حالهم، أو يكونون، أو نحوه. وقال مكي في الهداية: "جِئْنا" عامل في "كَيفَ" وذلك خطأ" [٣].

وأورد أبو حيان اعتراض ابن عطية ولم يتعقبه [٤].

وللمعربين والمفسرين في إعراب "كَيفَ" في الآية قولان [٥]:

القول الأول: أنها في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: كيف يكون حالهم أو صنيعهم، وإليه ذهب الزجاج، والهمذاني.

---

(١) روح المعاني ٢/ ٤٢٧.

(٢) الهداية ٢/ ١٣٣٠.

(٣) المحرر الوجيز ٢/ ٥٥٧.

(٤) انظر: البحر المحيط: ٣/ ٦٤٤.

(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ٥٣، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٤٥٦، والتفسير البسيط ٦/ ٥٢٠، وإملاء ما من به الرحمن ١/ ١٨٠، والفريد للهمذاني ١/ ٧٣٧، والجامع لأحكام القرآن ٥/ ١٢٩، والبحر المحيط ٣/ ٦٤٤، والدر المصون ٣/ ٦٨٣، وإعراب القرآن لزكريا الأنصاري ١٣٩.

القول الثاني: أنه في محل نصب بفعل محذوف على التشبيه بالحال، وإليه ذهب القرطبي، وأورده النحاس، والواحدي، وأبو حيان.

ومن ثم فمأخذ ابن عطية متجه هنا جداً، لثلاثة أمور:

الأول: أن ما قاله مكي لم يقل به أحد من المعربين أو المفسرين، بل وصفه السمين الحلبي بأنه غلط فاحش [1].

الثاني: أن ما في سياق "إذا" الشرطية لا يعمل فيما قبلها [2].

الثالث: أن معنى الآية: ليس على السؤال عن كيفية مجيئنا من كل أمة بشهيد، وإنما تنبيه عن الحالة التي يحضرونها للجزاء ويشهد عليهم فيها، والتقدير: إذا جئنا من كل أمة بشهيد وجئنا بك على هؤلاء شهيداً كيف يصنعون، إن قيل إنها في موضع نصب، أو: كيف حال هؤلاء السابق ذكرهم، إن قيل إنها في موضع رفع [3].

المسألة العاشرة: في قوله تعالى: ﴿وَقَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ ۖ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [المائدة ٤٦].

ذهب مكي إلى تجويز إعراب "مُصدِّقاً" الثاني معطوفاً على الأول، وجعله حالاً من "عِيسَى"، فقال: "قوله: "مُصدِّقاً" الأول حال، و"مُصدِّقاً" الثاني إن شئت عطفته على الأول حال من "عِيسَى" أيضاً على التأكيد، وإن شئت جعلته حالاً من "الإنجِيلَ" [4].

وأخذ ابن عطية على مكي تجويزه إعراب "مُصدِّقاً" الثانية حالاً معطوفة على "مُصدِّقاً" الأولى، وكلاهما حال من "عِيسَى"، وفي مجيء الفصل بينهما بقوله تعالى: "وآتيناهُ الإنجِيلَ" فقال: "وفي هذا قلق من جهة اتساق المعاني" [5].

وللعلماء في إعراب "مُصدِّقاً" الثانية من الآية وجهان [6]:

---

(١) انظر: الدر المصون ٣/ ٦٨٣.

(٢) انظر: توضيح المقاصد للمرادي ١/ ٢٦٢.

(٣) انظر: البحر المحيط ٣/ ٦٤٤.

(٤) مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٢٨.

(٥) المحرر الوجيز ٣/ ١٨٢.

(٦) انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٣١٢، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٣، والمحرر الوجيز ٣/ ١٨٢، وكشف المشكلات ١/ ٣٥٤، والبيان لابن الأنباري ١/ ٢٩٣، ومجمع البيان ٣/ ٣١٠، وإملاء ما من به الرحمن ١/ ٢١٧، والفريد ٢/ ٤٢، والجامع لأحكام القرآن ٦/ ١٣٥.

الأول: أنها معطوفة على الأولى حالاً من "عِيسَى" على سبيل التأكيد، وهو ما ذكره مكي، وممن أجازه الفراء حيث قال: "فإن شئت جَعلتَ "مُصدِّقاً" من صفة "عِيسى" وإن شئت من صفة "الإنجيل""[1]. وأجازه أيضاً النحاس، وابن الأنباري، وأبو البقاء، والهمذاني، والسمين الحلبي.

الثاني: أن "مُصدِّقاً" حال من "الإنجيلَ" ويكون التقدير: وآتيناه الإنجيل حالة كونه فيه هدى ونور، سواء كان متعلق الظرف "فِيهِ" هو الحال وحده، أو كان ﴿فِيهِ هُدًى وَنُورٌ﴾ جملة في موضع الحال، وممن أجاز هذا الوجه النحاس، والباقولي، وابن الأنباري، وأبو البقاء، والهمذاني، واختاره ابن عطية والطبرسي.

والذي يظهر أن مأخذ ابن عطية ليس متجهاً لأمرين:

١. أن ما حكاه مكي جوزه غيره من العلماء كما سبق.

٢. أنه لا يكون ثمة قلق إذا جعل "وآتيناه" حالاً من "عِيسى" أيضاً، وكان قوله: "مُصدِّقاً" حالاً أيضاً، وبهذا رَد السمين اعتراض ابن عطية فقال: "فلا أدري ما وجه القلق من الحيثية المذكورة"[2].

المسألة الحادية عشرة: قال تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الأنعام: ١٥١].

ذهب مكي إلى إعراب المصدر المؤول من "أن" وصلتها بدلاً من "ما" في الآية فقال: "قوله ﴿أَلَّا تُشْرِكُوا﴾ "أن" في موضع نصب بدل من "ما" في قوله: ﴿أَتْلُ مَا﴾"[3].

وأخذ عليه ابن عطية هذا الإعراب بقوله: "و "أن" في قوله: ﴿أَلَّا تُشْرِكُوا﴾ يصح أن تكون في موضع رفع بالابتداء، التقدير: الأمر أن، أو ذلك أن، ويصح أن تكون في موضع نصب على البدل من "ما" قاله مكي وغيره. قال القاضي أبو محمد: والمعنى يبطله فتأمله"[4].

ووجه منع ابن عطية -إذا لم تقدَّر "لا" صلة- أنّ المحرّمَ سيكون ترك الإشراك، وسيكون فيه عطف الطلب على الخبر وهو ممتنع، وقد وافق الزمخشريُّ[5] ابن عطية في تضعيف هذا الوجه.

---

(١) معاني القرآن ١/٣١٢.

(٢) الدر المصون ٤/٢٨٤.

(٣) مشكل إعراب القرآن ١/٢٧٧، وانظر: الهداية ٣/٢٢٣٧.

(٤) المحرر الوجيز ٣/٤٩٠.

(٥) الكشاف ٢/٤٨.

والمعربون لهذه الآية مختلفون فيها، وحاصل ما ذكروه في "أن" رأيان[1]:

أحدهما: جعل "أن" مفسرة و"لا" ناهية، وهذا الرأي اختاره الفراء، و الزمخشري، وأبو السعود، وأورده الهمذاني، وأبو البقاء.

ثانيهما: أن "أن" مصدرية، وفيه وجهان:

الأول: الرفع وفيه ثلاثة توجيهات:

أن يكون "أن" وما في حيزها خبر لمبتدأ محذوف، بتقدير: المتلو ألا تشركوا، و"لا" نافية، والمحرّم أن تشركوا، أشار إلى معناه الطبري، وأجازه النحاس، وأبو البقاء، والهمذاني، واختاره الثعالبي.

أنها وما في حيزها في محل رفع على الابتداء والخبر الجار قبله، والتقدير: عليكم عدم الإشراك، وهو اختيار ابن الأنباري.

أنها في موضع رفع على الفاعلية بالجار قبلها، والتقدير: استقر عليكم عدم الإشراك.

الثاني: النصب، وفيه خمسة توجيهات:

١- النصب بفعل محذوف تقديره: أوصيكم، حكاه الزجاج، والهمذاني.

٢- النصب على الإغراء، والعامل فيه "عليكم" ويكون الوقف على ما قبل "عليكم". أجازه أبو البقاء، والهمذاني، وأبو السعود.

٣- النصب على البدل من العائد المحذوف في "حرّم" إذ التقدير: ما حرمه عليكم. حكاه النحاس، وأبو البقاء، والهمذاني، والأنباري.

٤- النصب على حذف لام العلة، والتقدير: اتل ما حرّم ربكم عليكم لئلا تشركوا[2]. ذكره الزجاج.

٥- النصب على البدل من "ما". ذكره النحاس، وأبو البقاء، والأنباري وأبو السعود، وهو الوجه الذي حكاه مكي، واعترضه ابن عطية.

ومن هنا يظهر أن اعتراض ابن عطية غير متجه؛ لأمور:

---

(١) انظر الرأيين وأوجههما في: معاني القرآن للفراء ٣٦٤/١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٠٣/٢، وإعراب القرآن للنحاس ١٠٦/٢، والتفسير البسيط ٨ / ٥٢٢، والكشاف ٤٨/٢، وكشف المشكلات ٤٤١/١، والبيان لابن الأنباري ٣٤٩/١، ومجمع البيان ٥٨٩/٤، وإملاء ما من به الرحمن ٢٦٥/١، والفريد ٢٤٨/٢، والدر المصون ٥ /٢١٥-٢١٨، والمغني لابن هشام ٣٣٠، وتفسير أبي السعود ٤٧٦/١، وتفسير الثعالبي ٥٦٧/١.

(٢) ويجوز أن يكون في محل جر بهذا الحرف المحذوف.

١. أن ما حكاه مكي ذكره غيره كالنحاس وابن الأنباري، وإن لم ينبهوا على أن "لا" زائدة. قال السمين الحلبي بعد إيراده اعتراض ابن عطية لمكي: "لما ذكر مكي كونها بدلاً من (ما) لم ينبه على زيادة (لا) ولا بد منه"[١].

٢. أن القول بفساد المعنى في هذا الوجه قد أجاب عنه ابن جُزي بأن قوله: ﴿مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ﴾ معناه: ما وصاكم به ربكم، بدليل قوله في آخر الآية: ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ﴾. فضمن التحريم معنى الوصية، والوصية في المعنى أعم من التحريم، لأن الوصية تكون بتحريم وبتحليل وبوجوب وبندب... وإذا تقرر هذا فتقدير الكلام: قل تعالوا أتل ما وصاكم به ربكم. ثم أبدل منه على وجه التفسير والبيان فقال: ألا تشركوا، أي: وصاكم أن لا تشركوا به شيئاً ووصاكم بالإحسان بالوالدين... فجمعت الوصية ترك الإشراك وفعل الإحسان بالوالدين وما بعد ذلك..."[٢].

٣. أن إشكال عطف الطلب على الخبر في الوجه الذي ذكره مكي يجاب عنه بثلاثة أمور:

أن عطف الطلب على الخبر قد صححه بعض النحويين، بل نسب لسيبويه نفسه[٣].

أن من أجازه حمل عليه آيات من كتاب الله عديدة، من ذلك قوله تعالى: ﴿وبشّر الذين آمنُوا وعَمِلُوا الصَّالِحاتِ﴾ عطفاً على ﴿أُعِدَّت لِلكَافِرِينَ﴾، وقوله تعالى: ﴿قل إني أمرت أن أكون أول من أسلم ولا تكونن من المشركين﴾ فقد عطف ﴿ولا تكونن﴾ على ﴿أن أكون﴾، وورد عليه أبيات شعرية كثيرة منها قول الشاعر:

وإنّ شِفائي عَبْرةٌ مُهْراقَةٌ ... وهلْ عِنْدَ رَسْمٍ دارسٍ مِنْ مُعَوَّلِ؟[٤]

وقول الآخر:

تُناغي غَزالاً عِندَ بابِ ابنِ عامرٍ ... وكَحِّلْ أماقِيكَ الحِسانَ بإثْمِدِ[٥]

---

(١) الدر المصون ٥ / ٢١٥.

(٢) التسهيل لابن جزي ٢/ ٢٥ (بتصرف).

(٣) انظر: الجنى الداني ٣٩٩، والمغني ٦٢٧، وموصل الطلاب ١٦٤، وشرح الأشموني ٣/ ٩٢-٩٣.

(٤) من الطويل، لامرئ القيس من معلقته. وهو في ديوانه: ١٦٤ (رواية السكري ت: آنور عليان وزميله) وانظر: الكتاب ٢/ ١٤٢، والمغني ٦٢٧.

(٥) من الطويل، نسب لحسان بن ثابت -رضي الله عنه- ورواية الديوان ١/ ٢٦

"تناغي لدى الأبواب حوراً نواعماً ... وكَحِّلْ مآقيك..."

وانظر الشاهد في: المغني ٦٢٨. ويقول الدسوقي في حاشيته ٣/ ٧٨: "تناغي أي: تلك المرأة صبياً تكلمه بما يحبه ويعجبه"

وقول الآخر:

حجّ وأوصَى بسُليمى الأعبدا

أن لا تُـرى ولا تُكلّـم أحَـدا

ولا يـزلْ شـرابُها مُبَـرّدا [1]

فجعل قوله: أن لا تُرى، خبراً ثم عطف عليه النهي فقال: ولا تكلمْ.. ولا يزلْ.

ج- أن الخبر متضمن لمعنى الطلب، إذ هو في معنى النهي، فيكون معنى الآية: أتلو عليكم ترك الشرك وعدم إساءتكم بالوالدين، لأن المقصود من تلك الأوامر لوازمها، وهو النهي عن أضدادها.

المسألة الثانية عشرة: قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [الأنفال: ٥١].

أجاز مكي أن تكون "أنّ" وصلتها في موضع نصب على حذف حرف الجر، فقال: "﴿وأن الله﴾ "أن" في موضع خفض عطفاً على "ما". أو في موضع نصب على حذف حرف الجر" [2]

وأخذ عليه ابن عطية هذا الإعراب فقال: "وقال مكي والزهراوي: ويصح أن تكون في موضع نصب بإسقاط الباء، وتقديره: وبأن، فلما حذفت الباء حصلت في موضع نصب، قال أبو محمد: وهذا غير متجه، ولا بَيِّن إلا أن تنصب بإضمار فعل" [3]

وللعلماء في إعراب "أنّ" وما دخلت عليه في هذه الآية أربعة أوجه [4]:

الأول: أنه في موضع رفع خبر لمبتدأ محذف، التقدير: والحكم أن... أو وذلك أن... وقد حكى هذا القول الفراء، والنحاس، وابن الأنباري، والقرطبي.

---

(١) من الرجز، لم تنسب لقائل، انظر: معاني القرآن للفراء ٢٥١/١، وتفسير الطبري ٩/ ٦٥٧، ورواية البيت الأخير عند الفراء: (ولا تُمشِّ بفضاء بعدا).

(٢) الهداية ٤/ ٢٨٥٠.

(٣) المحرر الوجيز ٤/ ٢١٦.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ٤١٣/١، وإعراب القرآن للنحاس ١٩١/٢، والهداية ٤/ ٢٨٥٠، والكشاف ١٣١/٢، والبيان لابن الأنباري ٣٩٠/١، ومجمع البيان ٤/ ٩٤٥، والجامع لأحكام القرآن ٨/ ٢٠، والفريد ٤٣٠/٢، والدر المصون ٥/ ٦١٩.

الثاني: أنه في موضع خفض عطفاً على "ما" في قوله ﴿بما قدمت﴾، وقد أجازه الطبري، والنحاس، والهمذاني، والزمخشري، والقرطبي، وأبو حيان، والسمين الحلبي.

الثالث: أن يكون في موضع رفع معطوفاً عطف نسق على "ذلك". ذكره مكي.

الرابع: أن يكون في موضع نصب بإسقاط الخافض وهو الباء، وهو ما أخذه ابن عطية على مكي، وقد حكاه النحاس، وابن الأنباري، والقرطبي.

ومأخذ ابن عطية هنا غير متجه لأمرين:

أنّ مكياً لم ينفرد بالقول به بل حكاه غير واحد من العلماء كما سبق.

أن حذف حرف الجر يكثر ويطرد مع "أنْ" و"أنّ" كما ذكر ذلك غير واحد من العلماء كابن مالك [1]، وأبي حيان [2]، وابن هشام [3].

أما محله من الإعراب ففيه خلاف مشهور نقل سيبويه [4] النص عن الخليل أنه في موضع نصب، ونقل ابن مالك [5] عن الكسائي أنه في موضع جر، وقال أبو حيان: "أكثر النحويين على أنه في محل نصب"[6].

المسألة الثالثة عشرة: قال تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [التوبة: ١٠٣].

ذهب مكي إلى جواز أن يكون ""تطهرهم" نعتاً لصدقة و"تزكيهم" حالاً من المضمر في "خذ"، والتاء في "تطهرهم" لتأنيث الصدقة لا للخطاب و"تزكيهم" للخطاب"[7].

وأخذ عليه ابن عطية هذا الإعراب فقال: "وحكى مكي أن تكون "تطهرهم" من صفة الصدقة، وقوله: "وتزكيهم" حالا من الضمير في "خذ". قال أبو محمد: وهذا مردود، لمكان واو العطف، لأن ذلك يتقدر: خذ من أموالهم صدقة مطهرة ومزكياً بها، وهذ فاسد المعنى، ولو لم يكن في الكلام واو العطف جاز"[8].

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٢/ ١٥٠.

(٢) انظر: الارتشاف ٤/ ٢٠٩٠.

(٣) انظر: المغني ٨٣٨.

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ١٢٦، ١٢٧.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٢/ ١٥٠.

(٦) التذييل والتكميل ٧/ ١٥.

(٧) مشكل إعراب القرآن ١/ ٣٣٥. وانظر: الهداية ٤/ ٣١٤٢ ففيه أخصر من هذا.

(٨) المحرر الوجيز ٤/ ٣٩٨.

ولعل وجه المأخذ أن هذا الإعراب يؤدي في ظاهره إلى فساد المعنى، لأن الواو تفيد التشريك في اللفظ والمعنى، فلو كان قوله: "تزكيهم" معطوفاً على "تطهرهم" لوجب أن يكون صفة كالمعطوف عليه. ووافق ابنَ عطية في مأخذه لمكي القرطبيُّ[1]، وأبو حيان[2]، والسمين الحلبي[3].

والذي يظهر أن سبب الاختلاف في التوجيه مرده الاختلاف في حقيقة التاء في "تطهرهم" و"تزكيهم" هل هي للخطاب أو للغيبة؟

فمن قال إنها فيهما للخطاب فله في إعراب الآية ثلاثة أوجه[4]:

الأول: النصب على الحال من الضمير في "خذ" والتقدير: مطهرا ومزكياً. وإليه ذهب الأنباري.

الثاني: النصب على أنه صفة لـ"صدقة". ولابد في هذا الوجه من حذف عائد تقديره: تطهرهم بها، وحذف لدلالة ما بعده عليه. وقد أجازه الأخفش والزجاج والزمخشري.

الثالث: النصب على الحال من "صدقة". وقد ذكره أبو البقاء.

ومن قال إنها للغيبة[5] فيرى أن الجملة في محل نصب صفة لـ"صدقة". والتقدير: مطهرةً ومزكيةً. وإليه ذهب الزجاج، والطبري، وحكاه الهمذاني، وأبو البقاء.

والذي يظهر أن مأخذ ابن عطية لمكي متجه، لأمرين:

أن مكياً أجاز أن تكون التاء في "تطهرهم" للغيبة والتاء في "تزكيهم" للخطاب وهذا يؤدي إلى إفساد المعنى إذ تقديره: خذ من أموالهم صدقة مطهرة ومزكياً بها، وهذا لا يصح من حيث المعنى، لمكان الواو هنا، كما أشار إليه ابن عطية.

---

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٨/ ١٥٨.

(٢) انظر: البحر المحيط ٥/ ٤٩٩.

(٣) انظر: الدر المصون ٦/ ١١٥.

(٤) انظر الآراء والتوجيهات في: معاني القرآن للأخفش ١/ ٣٦٥، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ٤٦٧، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٣٣، وكشف المشكلات ١/ ٥٢٥، والكشاف ٢/ ١٧٠، والبيان ١/ ٤٠٥، وإملاء ما من به الرحمن ٢/ ٢١، والفريد ٢/ ٥٠٦-٥٠٧، والجامع لأحكام القرآن ٨/ ١٥٨، والبحر المحيط ٥/ ٤٩٩.

(٥) انظر هذا الرأي في: معاني القرآن إعرابه للزجاج ٢/ ٤٦٧، وتفسير الطبري ١١/ ٦٦٢، والفريد ٥٠٧، وإملاء ما من به الرحمن ٢/ ٢١.

أنه لو صح قول مكي بتقدير مبتدأ محذوف والواو للحال أي: أنت تزكيهم، يبقى التخريج ضعيفاً؛ لقلة نظيره في كلام العرب [1].

وفي كلا الحالين لا يحسن أن يحمل القرآن على وجه ضعيف، بل ينبغي أن يحمل التنزيل على أحسن الوجوه وأكملها.

المسألة الرابعة عشرة: قوله تعالى: ﴿ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌۢ بِقَدَرِهَا فَٱحْتَمَلَ ٱلسَّيْلُ زَبَدًا رَّابِيًا ۚ وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِى ٱلنَّارِ ٱبْتِغَآءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَٰعٍ زَبَدٌ مِّثْلُهُۥ ۚ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ وَٱلْبَٰطِلَ ۚ فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً ۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ ﴾ [الرعد: ١٧].

أخذ ابن عطية على مكي منعه أن تتعلق "في النار" بـ"توقدون" فقال: "وقوله: "في النار" متعلق بمحذوف تقديره: كائنا أو ثابتا، كذا قال مكي وغيره، ومنعوا أن يتعلق بقوله "توقدون"، لأنهم زعموا أنه ليس يوقد على شيء إلا وهو في النار، وتعليق حرف الجر بـ"توقدون" يتضمن تخصيص حال من حال أخرى"[2].

ووافق ابنَ عطية فيما أخذ على مكي أبو حيان [3]، والسمين الحلبي [4].

وللعلماء في متعلق "في النار" وجهان [5]:

الأول: أنه متعلق بـ"توقدون" وهو قول أبي علي الفارسي، ووافقه الواحدي، وأبو البقاء، وأبو حيان.

الثاني: أنه متعلق بمحذوف تقديره: كائناً أو ثابتاً، وهو المنسوب لمكي، وإليه ذهب الباقولي، والأنباري، والقرطبي، يقول القرطبي: "ولا يستقيم أن يتعلق في النار بـ"توقدون" من حيث لا يستقيم أوقدت عليه في النار، لأن الموقد عليه يكون في النار، فيصير قوله "في النار" غير مفيد"[6].

---

(١) انظر: الدر المصون ٦ / ١١٥.

(٢) المحرر الوجيز ٥ / ١٩٧. ورأي مكي لم أجده في المشكل ولا الهداية ولا التبصرة ولا الكشف.

(٣) انظر: البحر المحيط ٦ / ٣٧٤.

(٤) انظر: الدر المصون ٧ / ٤٠.

(٥) انظر: الحجة ٥ / ١٦، والتفسير الوسيط ١٢ / ٣٣٥، وكشف المشكلات ١ / ٦٢٩-٦٣٠، والبيان ٢ / ٥٠، وإملاء ما من به الرحمن ٢ / ٦٣، والفريد ٣ / ١٣١، والجامع لأحكام القرآن ٩ / ٢٠١، والبحر المحيط ٦ / ٣٧٣-٣٧٤.

(٦) الجامع لأحكام القرآن ٩ / ٢٠١.

والذي يظهر أن مأخذ ابن عطية متوجه لأمور:

أنه لا يلزم من الإيقاد أن يكون في النار إذ يمكن أن يكون مما يصيبه لهبها كقوله تعالى: ﴿فَأَوْقِدْ لِي يَا هَامَانُ عَلَى الطِّينِ فَاجْعَل لِّي صَرْحًا لَّعَلِّي أَطَّلِعُ إِلَىٰ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ [1] [القصص: ٣٨].

أنه على القول بأنه لا يوقد على شيء إلا وهو في النار يجوز التعليق بما ذكر على سبيل التوكيد أو الإشعار بالمبالغة كقوله تعالى: ﴿وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ [2] [الأنعام: ٣٨].

أن تخصيص حال من حال أخرى لا يُمنع منه إذا حمل كون الموقد ليس في النار، وإنما يصيبه لهبها[3].

المسألة الخامسة عشرة: قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ۖ وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل: ١٢٣].

ذهب مكي إلى أن "حنيفاً" حال من المضمر المرفوع في اتبع ثم قال: "ولا يحسن أن يكون حالاً من "إبراهيم"؛ لأنه مضاف إليه"[4].

وأخذ عليه ابن عطية هذا المنع فقال: "قال مكي ولا يكون حالا -يريد "حنيفا"- من "إبراهيم"، لأنه مضاف إليه، وليس كما قال، لأن الحال قد تعمل فيه حروف الخفض إذا عملت في ذي الحال كقولك: مررت بزيد قائماً"[5]

وللعلماء في إعراب "حنيفاً" من الآية أربعة آراء [6]:

الأول: نصبه بإضمار فعل تقديره: اتَّبع، أو أعني وهو قول الأخفش الأصغر. حكاه عنه النحاس.

---

(١) انظر: الحجة ٥/ ١٦.

(٢) انظر: البحر المحيط ٦/ ٣٧٤، والدر المصون ٧/ ٤٠.

(٣) انظر: الحجة ٥/ ١٦، والبحر المحيط ٦/ ٣٧٤.

(٤) مشكل إعراب القرآن ١/ ٤٢٦.

(٥) المحرر الوجيز ٥/ ٤٢٧-٤٢٨.

(٦) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١/ ٢١٣، وتفسير الطبري ٢/ ٥٩١، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٦٦، والملخص في إعراب القرآن للتبريزي ٢٢١، وإملاء ما من به الرحمن ١/ ٦٥، والفريد ٣/ ٢٥١، والبحر المحيط ٦/ ٦١١، والدر المصون ٢/ ١٣٧، ٧/ ٣٠٢.

الثاني: أنه منصوب على القطع وهو رأي الكوفيين، ومعناه عندهم أن الأصل: إبراهيمَ الحنيفَ، فلما نكر لم يمكن إتباعه.

الثالث: أنه حال من "ملة". واختاره السمين الحلبي.

الرابع: أنه حال من "إبراهيم" وهو رأي الزجاج في آية سورة البقرة: ﴿قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًا﴾ [البقرة: ١٣٥]، وقال به الطبري، والزمخشري، وأبو حيان.

وهذا الوجه هو الذي منعه مكي ووافقه في منعه الخطيب التبريزي [١]، وابن الأنباري [٢]، والعلة التي ذكرها مكي أنه لا يصح أن يجيء الحال من المضاف إليه.

وقد أجيب عنه بأن الحال تأتي من المضاف إليه قياساً في ثلاثة مواضع [٣]:

إذا اقتضى المضاف عمله في الحال، كما في قوله تعالى: ﴿إلى الله مرجعكم جميعاً﴾[٤]

إذا كان المضاف جزءا من المضاف إليه الذي هو صاحب الحال كما في قوله تعالى: ﴿ونزعنا ما في صدورهم من غل إخواناً﴾[٥]

إذا كان المضاف مثل جزء المضاف إليه في صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه كما في قوله تعالى: ﴿أن اتبعْ مِلّةَ إبراهيمَ حَنِيفاً﴾[٦].

والذي يظهر أن مأخذ ابن عطية متجه، لأن الحال قد تأتي من المضاف إليه قياساً كما سبق، ومن ثم فلا يشكل عليه أن الأصل عدم مجيء الحال من المضاف إليه، غير أن ابن عطية أخطأ في قوله: "لأن الحال قد تعمل فيه حروف الخفض إذا عملت في ذي الحال كقولك: مررت بزيد قائما" في أمرين:

---

(١) انظر: الملخص ٢٢١.

(٢) انظر: البيان ٢/ ٨٥.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٤٢، وتوضيح المقاصد ١/ ٣٢٥.

وقد قرر ابن مالك هذا في الألفية فقال:

ولا تُجِزْ حالاً منَ المضافِ لهُ ... إلاّ إذَا اقْتَضَى المضافُ عَمَلَهْ

أوْ كانَ جُزْءَ مَالهُ أُضِيفا ... أوْ مِثلَ جُزْئِهِ فَلا تَحِيفا

(٤) فـ"مرجع" مصدر قد عمل في الحال وصاحبه المضاف إليه ضمير الجماعة.

(٥) فـ﴿إخوانا﴾ تصلح أن تكون حالا من المضاف إليه في ﴿صدورهم﴾، لأن الصدور بعضهم.

(٦) فحنيفاً حال من الملة وهي وإن لم تكن جزءا من إبراهيم عليه السلام إلا أنها كالجزء.

أن المسألة التي نفاها مكي هي منع مجيء الحال من المضاف إليه، وليس منع مجيئه من المجرور بحرف جر، وهما مسألتان مختلفتان.

أن أبا حيان تعقبه فقال: " وأما قول ابن عطية: وليس كما قال؛ لأن الحال... إلى آخره فقول بعيد عن أهل الصنعة لأن الباء في "بزيد" ليست العاملة في "قائماً"، وإنما العامل في الحال "مررت"، والباء وإن عملت الجر في "زيد" فإن "زيدا" في موضع نصب بـ"مررت" "[1].

المسألة السادسة عشرة: قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ ءَايَةٌ جَنَّتَانِ عَن يَمِينٍ وَشِمَالٍ كُلُوا مِن رِّزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ﴾ [سبأ: ١٥، ١٦].

قال مكي في إعرابه للآية: "قوله: ﴿آية جنتان﴾ "جنتان" بدل من "آية" وهي اسم كان"[2].

واعترض ابن عطية هذا الوجه وضعفه فقال في "جنتان": "والبدل من "آية" ضعيف وقد قاله مكي"[3].

ووجه تضعيفه –كما وضحه السمين الحلبي[4]– اختلاف البدل والمبدل منه إفرادا وتثنية وجمعاً، إذ المقرر عند بعض النحويين أنّ بدل الكل من الكل يجب أن يطابق المبدل منه في الإفراد والتذكير وفروعهما.

وللعلماء في إعراب "جنتان" ثلاثة أوجه[5]:

الأول: أنه بدل من "آية" وقد ذكره الفراء، والزجاج، والنحاس، والزمخشري، والأنباري، وأبو البقاء، واختاره الطبري، والباقولي، وابن جزي والسمين الحلبي. وهو ما أورده مكي.

الثاني: أنه خبر مبتدأ محذوف، تقديره: هي جنتان، حكاه النحاس، والأنباري، والزمخشري، والهمذاني، والقرطبي، وأبو حيان.

والثالث: مبتدأ وخبره محذوف، تقديره: إما عن يمين وشمال، وإما هنا أو هناك جنتان، قال به الزجاج، وإليه ذهب ابن عطية وذكره الأنباري، والهمذاني، وابن جزي.

---

(١) البحر المحيط ٦/ ٦١١.

(٢) مشكل إعراب القرآن ٢/ ٥٨٥.

(٣) المحرر الوجيز ٧/ ١٧٤.

(٤) انظر: الدر المصون ٩/ ١٧٠.

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٥٨، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/ ٢٤٨، وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ٣٣٨، وكشف المشكلات ٢/ ١٠٩٧، والكشاف ٣/ ٢٥٥، والبيان ٢/ ٢٧٨، وإملاء ما من به الرحمن ٢/ ١٩٦، والفريد ٤/ ٦٣، والتسهيل لابن جزي ٢/ ١٤٨، والبحر المحيط ٨/ ٥٣٤.

والذي يظهر أن مأخذ ابن عطية غير متجه؛ لأمور:

أن ما ذكره مكي قال به جمع من العلماء ولم يعترضوا عليه بشيء، بل هو المختار في الآية عند بعضهم.

أن أبا حيان [1] أخذ على ابن عطية تضعيفه ما ذكره مكي، وأنه لم يبين وجه ضعفه، أما السمين الحلبي فقد وصف ما ذهب إليه مكي بأنه قوي فقال: "ولا يظهر ضعفه بل قوته"[2].

أنه يجاب عن الإشكال الوارد على إعراب مكي بأحد جوابين:

أن مطابقة البدل للمبدل منه في الإفراد والتثنية والجمع فيها تفصيل [3]:

– فإن كان بدل مطابق فإنه يوافق متبوعه فيها وجوباً ما لم يمنع من ذلك مانع ككون أحدهما مصدراً نحو: ﴿مفازاً حدائق﴾ فلا يطابق، أو قصد به التفصيل نحو قوله:

وكُنْتُ كذي رِجلينِ رِجلٍ صحيحةٍ ورجلٍ رَمى فيها الزمانُ فَشَلَّتِ [4]

فلا يشترط فيه –أيضا– المطابقة إفراداً وغيره على الصحيح.

– وإن كان غيره من أنواع البدل لم يلزم موافقته فيها.

أن "آية" اسم جنس في قوة المتعدد، لأن الجنتين لما تماثلتا في الدلالة على قدرة الله واتحدت جهتهما فيهما صارتا آية واحدة [5]. ومن نظائره قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥٓ ءَايَةً ﴾ [المؤمنون:٥٠].

المسألة السابعة عشرة: قال تعالى: ﴿ وَٱذْكُرْ عِبَٰدَنَآ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ أُو۟لِى ٱلْأَيْدِى وَٱلْأَبْصَٰرِ ﴾ [ص: ٤٥].

قال مكي: "قوله: ﴿واذكر عبادنا إبراهيم وإسحاق ويعقوب﴾ إبراهيم وما بعده نصب على البدل من عبادنا فهم كلهم داخلون في العبودية والذكر.

ومن قرأه ﴿عبدنا﴾ بالتوحيد جعل إبراهيم وحده بدلا من عبدنا وعطف عليه ما بعده، فيكون إبراهيم داخلا في العبودية والذكر، وإسحاق ويعقوب داخلان في الذكر لا غير، وهما داخلان في العبودية في غير هذه الآية"[6].

---

(١) انظر: البحر المحيط ٨/٥٣٤.

(٢) الدر المصون ٩/١٧٠.

(٣) انظر: الارتشاف ٤/١٩٦٤، وتوضيح المقاصد ٢/١٥٧، وشرح الأشموني ٣/٩٨.

(٤) البيت من الطويل، لكثير عزة، انظر: ديوانه: ٦٨، والكتاب ١/٤٣٣.

(٥) حاشية الجمل ٣/٤٦٧.

(٦) المشكل ٢/٦٢٦.

ولم يرتض ابن عطية ما ذكره مكي في توجيه قراءة الإفراد ﴿واذكر عَبْدَنا﴾ أن إبراهيم على هذه القراءة دخل في الذكر والعبودية، ودخل إسحاق ويعقوب في الذكر لا في العبودية إلا من غير هذه الآية، فقال: "قرأ ابن كثير ﴿واذكر عبدنا﴾ على الإفراد، وهي قراءة ابن عباس، وأهل مكة، وقرأ الباقون ﴿واذكر عبادنا﴾ على الجمع، فأما على هذه القراءة، فدخل الثلاثة في الذكر وفي العبودية، وأما على قراءة من قرأ ﴿عبدنا﴾ فقال مكي وغيره: دخلوا في الذكر ولم يدخلوا في العبودية إلا من غير هذه الآية، وفي هذا نظر"[1].

وللعلماء في قراءة ﴿عبدنا﴾ بالإفراد ثلاثة توجيهات [2]:

الأول: أن يكون "إبراهيم" بدلاً منه أو عطف بيان، وما بعده معطوف على "عبدنا"، وقد قال بهذا الفراء، والزجاج، والنحاس وأبو البقاء.

الثاني: أن يكون مراداً به الجنس، وهو في معنى الجمع، والأسماء بعده بدل منه، ذكر هذا أبو البقاء، والسمين الحلبي.

الثالث: أن يكون "إبراهيم" مفعولاً بإضمار "أعني"، وقد ذكره السمين الحلبي.

والذي أراه أن مأخذ ابن عطية غير متجه؛ لأمرين:

١- أن ما قاله مكي قال به أيضاً الفراء، والزجاج، والنحاس، والهمذاني، والقرطبي، وغيرهم، وقد حكاه أبو حيان عن مكي ولم يعترضه.

٢- أن هذا التوجيه صحيح موافق لكلام العرب؛ لأنك "إذا قلت: رأيت أصحابَنا زيداً وعمراً وخالداً، فزيد وعمرو وخالد بدل، وهم الأصحاب، وإذا قلت: رأيت صاحبَنا زيداً وعمراً وخالداً، فزيد وحده بدل وهو الصاحب، وعمرو وخالد عطف على صاحبنا وليسا بداخلين في المصاحبة إلا بدليل غير هذا"[3]، ومن ثم ما بعد "إبراهيم" على قراءة ابن كثير عطف على "عبدنا" لا على "إبراهيم"، إذ يلزم منه إبدال جمع من مفرد، وهو لا يصح عند بعض العلماء إلا إذا كان المراد بعبدنا الجنس، فيجوز إبدال الجمع منه[4].

---

(١) المحرر الوجيز ٧/ ٣٥٥.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٤٠٦، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/ ٣٢٦، وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ٤٦٦، وإملاء ما من به الرحمن ٢/ ٢١١، والفريد ٤/ ١٧٠، والجامع لأحكام القرآن ١٥/ ١٤١، والبحر المحيط ٩/ ١٦٣.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٤٦٦. وانظر: الجامع لأحكام القرآن ١٥/ ١٤١، والدر المصون ٩/ ٣٨٢.

(٤) انظر: الدر المصون ٩/ ٣٨٢.

المسألة الثامنة عشرة: قال تعالى: ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْءَاخِرَةَ وَيَرْجُوا۟ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ ۗ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [الزمر: ٩].

قال مكي: "﴿أمّن هو قانت﴾ من خفف "أمَن" جعله نداء ولا حذف في الكلام، ولا يجوز عند سيبويه حذف حرف النداء من المبهم، وأجازه الكوفيون"[١].

وقال ابن عطية في مأخذه على مكي: "وقال مكي: إنه لا يجوز عند سيبويه؛ لأن حرف النداء لا يسقط مع المبهم، وليس كما قال مكي، أما مذهب سيبويه في أن حرف النداء لا يسقط مع المبهم فنعم؛ لأنه يقع الإلباس الكثير بذلك، وأما أن هذا الموضع سقط فيه حرف النداء فلا، والألف ثابتة فيه ظاهرة"[٢].

وللعلماء في تخريج قراءة التخفيف من قوله تعالى: ﴿أمن هو قانت﴾ توجيهان[٣]:

الأول: أن الهمزة فيها للاستفهام، وقد دخلت على "مَنْ" الموصولة التي بمعنى الذي، والاستفهام جيء به للتقرير، ومقابله محذوف، والتقدير: أمن هو قانت خير أم الكافر المخاطب بقوله: ﴿قل تمتع بكفرك قليلاً﴾، أو تكون الهمزة للاستفهام بمعنى التنبيه وفي الكلام حذف والتقدير: أمَنْ هو قانت بفعل كذا كمن هو على خلاف ذلك، ودل على المحذوف قوله تعالى: ﴿قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون﴾.

الثاني: أن تكون الهمزة للنداء و"مَنْ" منادى، والتقدير: يا مَنْ هو قانت، وقيل: المنادى النبي ﷺ.

وما ادعاه ابن عطية على مكي ثم أخذه عليه لم يذكره مكي، وإنما هو شيء فهمه ابن عطية من كلامه، ويبين هذا أنه قال في المشكل: ".. ومن خفف أمن جعله نداء ولا حذف في الكلام ولا يجوز عند سيبويه حذف حرف النداء من المبهم وأجازه الكوفيون.."[٤].

---

(١) المشكل ٢/ ٦٣٠.

(٢) المحرر الوجيز ٧/ ٣٧٩.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٤١٦-٤١٧، وإعراب القرآن للنحاس ٤/ ٥، والكشاف ٣/ ٣٤٠، والبيان ٢/ ٣٢٢، وإملاء ما من به الرحمن ٢/ ٢١٤، والفريد ٤/ ١٨٥، والجامع لأحكام القرآن ٥/ ١٥٥، والبحر المحيط ٩/ ١٨٨-١٨٩، والتسهيل لابن جزي ٣/ ١٩٢، والدر المصون ٩/ ٤١٤-٤١٥.

(٤) المشكل ٢/ ٦٣٠

وقال في الهداية: "من خفف "من" جعله نداء" [1] يريد الهمزة.

وقال في الكشف: "وحجة من خففه أنه جعله نداء فالألف للنداء، ودليله ﴿هل يستوي﴾، ناداه شبهه بالنداء ثم أمره، ويحسن أن تكون الألف للاستفهام.." [2].

المسألة التاسعة عشرة: قال تعالى: ﴿ وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ قَوۡمٞ لَّا يُؤۡمِنُونَ ﴾ [الزخرف: ٨٨].

قال مكي مبيناً عود الضمير في قيله: "والهاء في ﴿وقيله﴾ ترجع على عيسى" [3]

ورد ابن عطية عليه قوله فقال: "وقرأ جمهور القراء بالنصب، وهو مصدر كالقول، والضمير فيه لمحمد عليه الصلاة والسلام، وحكى مكي قولاً أنه لعيسى وهو ضعيف" [4].

وقد اختلف العلماء في العائد في قوله ﴿وقيله﴾ على من يعود على قولين [5]:

الأول: أنه عائد على الرسول ﷺ، وإليه ذهب جمع من العلماء كالطبري، والنحاس، وابن عطية، والزمخشري، وأبو حيان وغيرهم.

الثاني: أنه عائد على عيسى عليه الصلاة والسلام، ذكره الطبري، والنحاس، ومكي.

والذي يظهر أن مآخذ ابن عطية وجيه وصحيح؛ لأمور:

١- أن عبدالله بن مسعود ﷺ قرأ بدل قوله: ﴿وقيله يارب﴾: "وقال الرسول يارب" [6] وهذه القراءة أشبه بالتفسير لها.

٢- أنه موافق لتأويل بعض السلف للآية كمجاهد وقتادة، فقد قالا: "هذا قول نبيكم ﷺ يشكو قومه إلى ربه عز وجل" [7].

---

(١) الهداية ١٠/٦٣٠٥.

(٢) الكشف ٢/٢٣٧٧.

(٣) المشكل ٢/٦٥٢. وانظر: الهداية ١٠/٦٧١٥.

(٤) المحرر الوجيز ٧/٥٦٧.

(٥) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٤/١٢٣-١٢٤، والهداية ١٠/٦٧١٥. والمحرر الوجيز ٧/٥٦٧. والكشاف ٢/٤٢٨. والفريد ٤/٢٦٧. والجامع لأحكام القرآن ١٦/٨٣. والبحر المحيط ٩/٣٩٣. والتسهيل لابن جزي ٤/٣٤. والدر المصون ٩/٦١١. وتفسير النسفي ٤/١٢٦.

(٦) انظر: صحيح البخاري ٦/٣٩. قال البخاري "وقرأ عبدالله ﴿وقال الرسول يارب﴾". وانظر: فتح الباري ٨/٤٣٢. وتفسير ابن كثير ٤/١٣٧.

(٧) انظر: تفسير الطبري ٢٠/٦٦٤. والهداية ١٠/٦٧١٥. وتفسير ابن كثير ٤/١٣٧.

٣- أن أقرب مذكور هو الرسول ﷺ مفهوما في قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ ﴾ [الزخرف: ٨١]، وقوله: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴾ [1] [الزخرف: ٨٧].

٤- الإجماع على أن المقصود بالخطاب في قوله تعالى بعده: ﴿ فَٱصْفَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَٰمٌ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾ [الزخرف: ٨٩] هو نبينا محمد ﷺ[2].

٥- أن عود الضمير على عيسى عليه السلام يلزم منه عود الضمير إلى أبعد مذكور وهو قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ ﴾ [الزخرف: ٥٧، ٥٨].

المسألة المتممة للعشرين: قال تعالى: ﴿ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَٰقِعٌ ۝٧ مَّا لَهُۥ مِن دَافِعٍ ۝٨ يَوْمَ تَمُورُ ٱلسَّمَآءُ مَوْرًا ﴾ [الطور: ٧، ٨، ٩].

قال مكي في إعراب الآية: "العامل في "يوم" "واقع"، أي: إن عذاب ربك لواقع يوم تمور السماء، ولا يعمل فيه "دافع"، لأن المنفي لا يعمل فيما قبل النافي"[3]

وأخذ عليه ابن عطية هذا فقال: "والعامل في "يوم" هو "واقع"، ويجوز أن يكون العامل فيه "دافع"، والأول أبين، وقال مكي: لا يعمل فيه "دافع""[4].

ووافق أبو حيان [5] ابنَ عطية في مأخذه، فقد ذكر أن مكياً لا يجيز أن يكون العامل في "يوم" "دافع"، وأنه لم يبين وجه المنع، وتابع الألوسي أبا حيان في هذا الاعتراض فقال: "ومنع مكي أن يعمل فيه "دافع"، ولم يذكر دليل المنع، ولا دليل له فيما يظهر"[6]

وللعلماء في العامل في "يوم" أربعة أقوال [7]:

---

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن ١٦/ ٨٣، وتفسير النسفي ٤/ ١٢٦.

(٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٤/ ١٢٣- ١٢٤.

(٣) المشكل ٢/ ٦٩٠.

(٤) المحرر الوجيز ٨/ ٨٨.

(٥) انظر: البحر المحيط ٩/ ٥٦٨.

(٦) روح المعاني ٢٧/ ٢٩.

(٧) انظر: معاني القرآن للأخفش ٢/ ٥٢٥، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/ ٦١، وكشف المشكلات ٢/ ١٢٨٣، والبيان ٢/ ٣٩٤، وإملاء ما من به الرحمن ٢/ ٢٤٥، والفريد ٤/ ٣٦٩، والجامع لأحكام القرآن ١٧/ ٤٣، والبحر المحيط ٩/ ٥٦٨، والتسهيل ٤/ ٧١، والدر المصون ١٠/ ٦٥، وتفسير النسفي ٤/ ١٩٠.

الأول: أنه "واقع"، أي: يقع في ذلك اليوم، وتكون الجملة المنفية معترضة بين العامل والمعمول، قال بهذا الزجاج، والأنباري، والقرطبي، والباقولي، وزكريا الأنصاري، وذكره غير واحد منهم أبو البقاء، والهمذاني والنسفي.

الثاني: أنه "دافع"، وقد ذكره أبو البقاء، والهمذاني، وابن جزي.

الثالث: أن يكون مفعولاً به لـ"اذكر"، ذكره الباقولي، الهمذاني، وابن جزي.

الرابع: أن يكون معمولاً لـ"فويل" بعده، على أن "يوم" مستأنف عما قبله، ذكره الأخفش، والباقولي، وأبو البقاء، والهمذاني.

والحقيقة أن مكياً بيّن علة المنع فقال: "ولا يعمل فيه "دافع"، لأن المنفي لا يعمل فيما قبل النافي، لا تقول: طعامَك ما زيدٌ آكلٌ، رفعت "آكلاً"، أو نصبته، أو أدخلت عليه الباء، فإن رفعت الطعام بالابتداء و أوقعت "آكلاً" على هاء جاز، وما بعد الطعام خبره، ويقبح حذف الهاء"[1].

وقد تابع الأنباري مكياً في هذا المنع محتجاً بما احتج به مكي وهو أن المنفي لا يعمل فيما قبل النافي لا تقول: طعامَك ما زيد آكلاً[2].

والعلة التي علل بها مكي المنع صحيحةٌ في نفسها –كما نبه إلى ذلك السمين الحلبي– "إلا أنه ليس في الآية شيء من ذلك، لأن العامل وهو "دافع" والمعمول وهو "يوم" كلاهما بعد النافي، وهو في حيزه"[3]، فما ذكره مكي وتابعه عليه الأنباري وهم.

المسألة الحادية والعشرون: قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوَٰحِشَ إِلَّا ٱللَّمَمَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ وَٰسِعُ ٱلْمَغْفِرَةِ ۚ هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَإِذْ أَنتُمْ أَجِنَّةٌ فِى بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ ۖ فَلَا تُزَكُّوٓا۟ أَنفُسَكُمْ ۖ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰ﴾ [النجم: ٣٢].

قال مكي: "أعلم بمعنى عالم، ومثله ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اهْتَدَى﴾"[4].

وأخذ عليه ابن عطية هذا فقال: "وقوله تعالى: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ﴾ قال مكي بن أبي طالب في المشكل: معناه: هو عالم بكم، وقال جمهور أهل المعاني: بل هو التفضيل بالإطلاق أي: هو أعلم من الموجودين جملة"[5].

---

(١) المشكل ٢/ ٦٩٠.
(٢) انظر: البيان ٢/ ٣٩٤.
(٣) الدر المصون ١٠/ ٦٥.
(٤) المشكل ٢/ ٦٩٣. وانظر: الهداية ١١/ ٧١٦٧ فقد ذكر هذا الرأي أيضاً.
(٥) المحرر الوجيز ٨/ ١٢٣.

ووافق أبو حيان ابن عطية في هذا المأخذ فقال: "وقال مكي: بمعنى عالم بكم، ولا ضرورة إلى إخراجها عن أصل موضوعها، كأن مكياً راعى عمل "أعلم" في الظرف الذي هو ﴿إِذْ أَنشَأَكُم مِنَ الأرضِ﴾"[1]. وتابعهما الألوسي [2].

وللعلماء في قوله تعالى ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ﴾ توجيهان:

الأول: أنها على بابها من التفضيل أي: أعلم من كل أحد بهذين الصنفين وبغيرهما.

الثاني: أن يكون بمعنى عالم، أي أنها بمعنى الوصف المجرد من معنى التفضيل.

والحقيقة أن ما نسب لمكي لم يقل به إنما هو شيء فهمه من كلامه حيث يقول: " قوله: ﴿هُوَ أَعلمُ بِمَن ضَلَّ﴾ أعلم بمعنى عالم. ومثله ﴿وهُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ اهْتَدى﴾. وفيه نظر، لأن أفعل إنما يكون بمعنى فاعل إذا كان للمخبر عن نفسه، ويجوز أن يكونا على بابهما للتفضيل في العلم أي: هو أعلم من كل أحد بهذين الصنفين وبغيرهما"[3].

فقد بيّن مكي أن في قوله تعالى: ﴿هُوَ أَعلَمُ بِكُمْ﴾ توجيهين:

الأول: أن يجعل اسم التفضيل بمعنى فاعل فيكون أعلم بمعنى عالم.

الثاني: أن يجعل اسم التفضيل على بابه أي هو أعلم بكل أحد من هذين الصنفين.

ثم إنه لم يرتض التوجيه الأول وتعقبه بقوله: "وفيه نظر" وسكت عن التوجيه الثاني.

ومن ثم نعلم أن مكياً لم يخالف أهل المعاني، وليس في كلامه ما يؤخذ عليه، مع أن استعمال "أفعل" غير مقصود به التفضيل كثير في كلام العرب، ومنه قوله:

وإنْ مُدّتِ الأيدِي إلى الزّادِ لم أَكُنْ ... بِأعجَلِهِمْ إذْ أَجْشَعُ القومِ أَعجَلُ [4]

أي: لم أكن بعجلهم. وقوله:

إنَّ الذي سَمَكَ السَّماءَ بَنى لَنا ... ابَيتاً دَعائِمُه أَعزُّ وَأَطْوَلُ [5]

أي: دعائمه عزيزة وطويلة.

ومما حمل عليه قوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧] فقالوا: أهون بمعنى هين، لأنه لا تتفاوت المقدورات بالنسبة لله تعالى[6].

* * *

(١) البحر المحيط ٢١/١٠.

(٢) انظر: روح المعاني ٦٤/٢٧.

(٣) مشكل إعراب القرآن ٦٩٣/٢.

(٤) من الطويل، للشنفرى الأزدي. انظر: ديوانه ٥٩، والمغني ٧٢٨.

(٥) من الكامل، للفرزدق. انظر: ديوانه ٤٨٩، والمفصل للزمخشري ٢٩٩.

(٦) انظر: البحر المحيط ٣٨٦/٨.

المصادر والمراجع:

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ١، ١٤١٨هـ.
- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط ٣، ١٤٠٩هـ.
- إعراب القرآن العظيم، لزكريا الأنصاري، تحقيق: موسى بن علي مسعود، دار النشر للجامعات بمصر، ط١، ١٤٣١هـ.
- إعراب القرآن الكريم وبيانه، محيي الدين الدرويش، دار ابن كثير بدمشق، ط ٤، ١٤١٥هـ.
- الإغفال لأبي علي الفارسي، تحقيق عبدالله عمر الحاج إبراهيم، منشورات المجمع الثقافي ومركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ١٤٢٤هـ
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لابن السيد البطليوسي، تحقيق مصطفى السقا وزميله، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٨٣هـ.
- إملاء ما من به الرحمن، لأبي البقاء العكبري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٣٩٩هـ.
- الانتخاب في شرح أدب الكتاب، لأبي جعفر بن هشام الجذامي، دراسة وتحقيق: السعدية بو خريط، منشورات مركز الثعالبي ودار ابن حزم، ط١، ١٤٣٠هـ.
- البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي، عناية: عرفات حسونة وزميله، نشر: المكتبة التجارية بمكة المكرمة، ١٤١٢هـ.
- البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، منشورات الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ.
- التحرير والتنوير، لمحمد الطاهر ابن عاشور، دار سحنون بتونس، ١٩٩٧م.
- التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، حققه: حسن هنداوي، كنوز إشبيليا، الرياض، ج٧: ط١، ١٤٢٩هـ.
- تسهيل الفوائد تكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة، ١٣٨٨هـ.
- التسهيل لعلوم التنزيل، لابن جزي الكلبي، دار الفكر، د.ت.

- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، جـ٣، مطابع الحسيني، ط١، ١٤١٤هـ. جـ ٢، طبع بمطابع دار المعارف بمصر، ط ١، ١٤١٢هـ. جـ٤، طبع بمطابع الحسيني بالرياض، ط ١، ١٤١٥هـ. جـ٥، طبع بمطابع الحسني بالرياض، ط ١، ١٤١٦هـ.
- تفسير ابن أبي الربيع، تحقيق: صالحة آل غنيم، نشر عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض ١٤٣٠هـ.
- تفسير أبي السعود المسمى (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم)، لأبي السعود العمادي الحنفي، تحقيق عبدالقادر عطا، نشر مكتبة الرياض الحديثة بالرياض. د.ت.
- التفسير البسيط / لأبي الحسن الواحدي، تحقيق مجموعة من الأساتذة، نشر عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٣٠هـ.
- تفسير الطبري (جامع البيان) / لأبي جعفر الطبري، تحقيق عبدالله التركي، دار هجر للطباعة، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ.
- تفسير القرآن العظيم / لابن كثير، دار الدعوة، استانبول، تركيا، ١٤٠٦هـ.
- التفسير الكبير (مفاتيح الغيب) / لخطيب الري الفخر الرازي، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ.
- تفسير النسفي، لعبدالله بن أحمد النسفي، دار الكتاب المصري، مصورة عن نشرة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د.ت.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، تحقيق مجموعة من الأساتذة، دار السلام للطباعة، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ.
- توضيح المقاصد والمسالك لشرح ألفية ابن مالك / للمرادي، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، ط ٢، ١٩٧٩م.
- الجامع لأحكام القرآن / للقرطبي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ.
- الجنى الداني في حروف المعاني / للمرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة وزميله، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ.

- الجواهر الحسان في تفسير القرآن (تفسير الثعالبي)، لعبدالرحمن الثعالبي الجزائري، منشورات مؤسسة الأعلمي، بيروت، لبنان، د.ت. وهو مصور عن طبعة المطبعة الثعالبية بالجزائر سنة ١٣٢٧هـ.
- حاشية الجمل على الجلالين، المسماة بالفتوحات الإلهية / لسليمان بن عمر العجيلي الشهير بالجمل، طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر، نشر دار المنار بالقاهرة، د.ت.
- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، ضبطه وصححه عبدالسلام محمد أمين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ.
- الحجة للقراءات السبعة، تصنيف أبي علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي وزميله، دار المأمون للتراث، دمشق، ط ١، ١٤١٣هـ.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ج١، ط ١، ١٤٠٦هـ.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع، لأحمد بن الأمين الشنقيطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
- ديوان امرئ القيس وملحقاته، بشرح أبي سعيد السكري، تحقيق أنور عليان وزميله، مركز زايد للتراث، العين، الإمارات العربية المتحدة، ط١، ١٤٢١هـ.
- ديوان حسان بن ثابت، حققه وليد عرفات، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٦م.
- ديوان الشنفرى، جمعه وحققه: إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، ط٢، ١٤١٧هـ.
- ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٦م.
- ديوان كثير عزة، شرح عدنان زكي درويش، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٤م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لشهاب الدين محمود الألوسي، إدارة الطباعة المنيرية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لعلي بن محمد الأشموني، ومعه حاشية الصبان على الشرح المذكور، دار الفكر، بدون تاريخ.
- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الإشبيلي، الشرح الكبير، تحقيق: صاحب أبو جناح د.ن، د.ت.

- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق عبدالرحمن السيد وزميله، دار هجر بالقاهرة، ط١، ١٤١٠هـ.
- شرح التسهيل، للمرادي، (القسم النحوي)، تحقيق: محمد عبيد، مكتبة الإيمان بالمنصورة، ط١، ١٤٢٧هـ.
- شرح الكافية الشافية، جمال الدين ابن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي في مكة، دار المأمون للتراث، ط ١، ١٤٠٢هـ.
- شعر أبي دواد الإيادي، جمع غوستاف فون غربناوم. ضمن كتابه: دراسات في الأدب العربي، ترجمة: إحسان عباس وآخرين، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٥٩م.
- الصحاح للجوهري، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار،دار العلم للملايين، ط٤، ١٤٠٧هـ.
- صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل البخاري، أشرف عليه ورقمه: بدر الدين جتين، دار الدعوة باستانبول، ودار سحنون بتونس، ط ٢، ١٤١٣هـ.
- عناية القاضي وكفاية الراضي (حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي)، مصورة دار صادر، بيروت، د.ت.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، حققه: محب الدين الخطيب، نشر دار الريان بالقاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ.
- الفريد في إعراب القرآن المجيد، للمنتجب الهمداني، تحقيق: فهمي حسن النمر وزميله، دار الثقافة، الدوحة-قطر، ط١، ١٤١١هـ.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ = ١٩٩١م.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، دار المعرفة، بيروت، د.ت.
- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات / لجامع العلوم علي بن الحسين الباقولي، حققه: محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، مطبعة الصباح بدمشق، ط ١، ١٤١٥هـ.
- لسان العرب، لابن منظور، تحقيق: عبد الله على الكبير وزميليه، دار المعارف، القاهرة، د.ت.
- مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق محمد فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠١هـ.

- مجمع البيان في تفسير القرآن، للطبرسي، منشورات ناصر خسرو بطهران، مصورة دار المعرفة للطباعة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز / لابن عطية الأندلسي، تحقيق: الرحالة الفاروق وزملائه، مطبوعات وزارة الأوقاف بدولة قطر، مطابع الخير، دمشق، ط٢، ١٤٢٨هـ.
- المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، تحقيق محمد الشاطر أحمد محمد، مطبعة المدني، بمصر، ط١، ١٤٠٥هـ.
- مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: حاتم بن صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ.
- معاني القرآن، للفراء / تحقيق محمد علي النجار وزميله، مصورة عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.
- معاني القرآن لسعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، تحقيق: هدى قراعة، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١١هـ.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق: عبدالجليل شلبي، دار الحديث بالقاهرة، ط١، ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق مازن المبارك وزميله، دار الفكر، بيروت، ط٦، ١٩٨٥م.
- المفصل في صنعة الإعراب / للزمخشري، نشر علي بوملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الوافية (شرح الألفية) للإمام الشاطبي، تحقيق مجموعة من الأساتذة، منشورات مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ.
- مقدمة ابن خلدون، لعبدالرحمن بن محمد بن خلدون، دار القلم، بيروت، لبنان، ط٦، ١٤٠٦هـ.
- المقرب، لابن عصفور، تحقيق: أحمد عبدالستار الجواري وزميله، د. ن، ط١، ١٣٩٢هـ.

- الملخص في ضبط قوانين العربية / لابن أبي الربيع، تحقيق: علي بن سلطان الحكمي، ط١، ١٤٠٥هـ.
- منهج ابن عطية في تفسير القرآن الكريم، لعبدالوهاب فايد، نشر الهيئة العامة لمطابع الأميرية بالقاهرة، ١٣٩٣هـ. (تصوير المكتبة العصرية بصيدا).
- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، خالد الأزهري، حققه: عبدالكريم مجاهد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، ج١-٣، تحقيق: عبدالسلام هارون وعبد المتعال مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣هـ. جـ ٤-٧ تحقيق: عبد المتعال مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٣٩٩هـ.
- الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي بن أبي طالب القيسي، مجموعة رسائل علمية أخرجتها كلية الشريعة بجامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، ط١، ١٤٢٩هـ.

* * *